جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

# مواقف المجتمع العماني من المساهمة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل: دراسة ميدانية

**منير كرادشه**

**مركز البحوث الإنسانية**
**جامعة السلطان قابوس**
Muneerj2000@yahoo.com

**ناصر بن راشد المعولي**

**مركز البحوث الإنسانية**
**جامعة السلطان قابوس**
almawali@cbfs.edu.om

**أصيلة بنت علي الزرعية**

**مركز البحوث الإنسانية**
**جامعة السلطان قابوس**
Asila1@squ.edu.om

تاريخ الاستلام: ٢٠١٧/٠٧/١٠
تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٨/٠٧/١٢

# مواقف المجتمع العماني من المساهمة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل: دراسة ميدانية

منير كرادشه و ناصر بن راشد المعولي و أصيلة بنت علي الزرعية

**المخلص:**

**تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مواقف أفراد المجتمع العماني نحو مساهمة المرأة الاقتصادية في سوق العمل ومدى اعتقادهم بأهمية عملها وتحديد من هو صاحب القرار بشأن خروج المرأة لسوق العمل ومعرفة أهم الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لخروجها لسوق العمل. وقد طبقت الدراسة على عينة من أفراد المجتمع العماني قوامها (٣٢٠٠) فرد من الذين تتجاوز أعمارهم (٢٠) سنة باختلاف مستويات تعليمهم ومكان إقامتهم ومستويات دخولهم الشهرية. واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، كما اعتمدت على منهج المسح بالعينة بالاستعانة بعدد من الأساليب الإحصائية المضمنة في برنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها.**

**ولعل أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة انقسام المجتمع العماني فيما يتعلق بمواقفهم نحو خروج المرأة لسوق العمل إلى ثلاث فئات: فئة تعارض دخول المرأة إلى سوق العمل بسبب اعتبارات ثقافية واجتماعية، وفئة توافق دخول المرأة إلى سوق العمل ولكن بشروط تتعلق بطبيعة المهنة ومدى مناسبتها لها، وفئة أخرى توافق دخول المرأة لسوق العمل بشكل مطلق وأيضًا لاعتبارات اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة خاصة بها.**

**الكلمات المفتاحية: المجتمع العماني؛ مساهمة المرأة الاقتصادية؛ سوق العمل؛ مواقف المجتمع العماني.**

# Omani Society's Opinion towards Women's Participation in the Labor Market: A Field Study

Muneer Karadsheh, Nasir Rashid Almawali and Asila Ali Alzari

Abstract:

This study aimed to study Omani society's orientation towards women economical contribution in the labor market, the extent to which society believes that women's work is important, who the decision maker is, and what socio-economic reasons lead her to the job market. The study was applied to a sample of 3,200 members of the Omani society who were over the age of 20 years with varying levels of education, places of residence, and monthly income levels. A questionnaire was used as a data collection tool and data was analyzed quantitatively using a number of statistical methods included in the SPSS program.

Findings showed that the Omani society is divided into three categories: the first disagrees with women working stating socio-cultural reasons, the second approves of women working conditionally, and the last category approval entirely with women working due to their high educational level.

Keywords: Attitudes; Labor Market; Omani society; Women's Economic Participation.

**المقدمة:**

على الرغم من جهود سلطنة عمان لإبراز دور المرأة وجعلها عنصرًا أساسيًا وفاعلًا في عملية التنمية وتطور المجتمع ونمائه إلا أن نسبة مشاركتها في سوق العمل من إجمالي القوى العاملة العمانية لم تتجاوز (٣٢,٥٪) حتى ٢٠١٦ (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٧)، وتعد هذه النسبة منخفضة ودون المستوى الذي تنشده الدولة الساعية إلى تحقيق نسب مشاركة مرتفعة للمرأة في سوق العمل، خاصة وأن هذه النسبة تتضمن مؤشرات مهمة حول درجة تقدم المجتمع وتطوره، كما تمثل مقياس مهم لمكانة المرأة في المجتمع وطبيعة أدوارها، كما تتضمن دلالات مهمة حول مدى مساهمة المجتمع في عملية تمكينها في ظل عملية التنمية المتسارعة التي تمر بها السلطنة، والتي تشهد زيادة في حجم التحديات التي تواجه المجتمع سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي.

والثابت في هذا السياق أن المجتمع العماني يعد من نمط المجتمعات التقليدية المحافظة التي تحكمها منظومة من القيم والعادات والأعراف الثابتة نسبيًا (اللواتية، ٢٠١٢)، ويمتاز بخصوصية بناءاته الاجتماعية المتوارثة، التي يبدو أن لها دورًا فاعلًا في تحديد ملامح مسألة دخول المرأة لسوق العمل؛ وتفسر الأدبيات الاجتماعية ذلك بسبب توجس كثير من الأسر من خدش سمعة إناثها، أو الخوف من الوصم الاجتماعي، أو تعرضهن للتحرش من قبل الجنس الآخر. كما فسره الجندي (٢٠٠٩) في ضوء ميل كثير من الأسر إلى محاصرة المرأة ضمن أدوارها التقليدية القائمة على الحمل والإنجاب ورعاية الزوج والقيام بشؤون المنزل. كما لعبت خصوصية المرأة البيولوجية وفطرتها الأنثوية دورًا مهما في ذلك؛ بحيث شكلت هذه الخصوصية إضافة للخصوصية الثقافية للمجتمع العماني الثقافية-وما يتضمنه من روافد اجتماعية مختلفة، كتلك التي لا تعترف بدور المرأة إلا كزوجة وربة بيت، والتي تحاصرها بشرطها الأنثوي ومقدرتها الطبيعية على الخصب والإنجاب بصرف النظر عما تكون قد حققته من إنجازات-محددًا حقيقيًا لانخراطها في سوق العمل (القاضي، ٢٠٠٠). والظاهر أن النظرة الاجتماعية إلى المرأة كصيغة ثقافية سيكولوجية تميل إلى الخضوع والاستسلام، والنظرة إلى الرجل كصيغة ثقافية تميل إلى التسلط والإخضاع في مجتمع يعد من نمط المجتمعات الأبوية الذكورية التي يسيطر فيها الرجال على النساء، وعلى المصادر الاقتصادية المتاحة قد شكلت محددًا آخرًا يقف أمام احتمالات دخول المرأة لسوق العمل.

ويبدو أن عملية التنمية وعوامل التحديث المختلفة وما رافقها من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة في بنيوية المجتمع العماني، وتسارع عملية تحوله إلى نمط المجتمعات الحضرية قد أسهمت في تغيير النظرة تجاه عمل المرأة؛ ما عزز من دوافع دخولها المتزايد لسوق العمل (العمري، ٢٠٠٩)، كما أسهمت هذه التحولات في إحداث تغيرات جذرية (grassroots) وعامة (holistic) في طبيعة محركات دخولها لسوق العمل. في ضوء ما تقدم، فقد جاءت هذه الدراسة لتقصي ومعاينة مواقف المجتمع العماني المعاصر نحو مسألة مساهمة المرأة الاقتصادية في سوق العمل وأهم محدداتها.

**أولاً: مشكلة الدراسة:**

أصبحت المهنة في المجتمعات المعاصرة مؤشرًا مهمًا من المؤشرات الدالة على مكانة الفرد في المجتمع، وفي تحديد كثير من أنماط علاقاته وأشكال تفاعله مع الآخرين، كما أصبحت مؤشراً مهماً في تحديد وضعه الاجتماعي والطبقي، وفي تحديد فرصه في الحياة؛ لما لها من تأثير على مجمل جوانب حياته، خاصة في ظل الديناميكيات العالية التي تتسم بها المجتمعات المعاصرة، وما تتميز به من سرعة تغير في مكوناتها الاقتصادية، وأبنيتها الاجتماعية والثقافية.

وتعد مسألة خروج المرأة لسوق العمل من المسائل بالغة الأهمية لما تتضمنه من معطيات متنوعة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وهي في الوقت ذاته مسألة ذات طبيعة نسبية من ناحية طولية وأفقية، وتأخذ منحنيات متنوعة ومسارات متباينة؛ وتخضع لاعتبارات عديدة إضافة لخضوعها لمتطلبات عملية التنمية ومعطياتها. وهي قبل كل شيء ظاهرة ذات صيغ اقتصادية واجتماعية مركبة ولها أهميتها الكبيرة في حياة المرأة والأسرة والمجتمع ككل، وهي أيضا ظاهرة تتسم بشدة تعقيدها وتشكل حقلًا خصبًا للبحث والدراسة بسبب عمق انعكاساتها وتعدد مضامينها. ورغم ما تقدم فما زالت هذه الظاهرة تعاني من قلة الدراسات وندرة البيانات المتوفرة حولها، إضافة إلى شح الأبحاث الميدانية لكثير من جوانبها؛ خاصة في ضوء سرعة التغيرات التي طرأت على المجتمع العماني في العقود الثلاثة الأخيرة وشدتها؛ كذلك وفي ظل الحاجة الملحة لتحقيق فهم عميق لهذه الظاهرة، وتحقيق ثراء معرفي لجوانبها المختلفة.

**ثانياً: أهمية الدراسة**

تأتي أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات أهمها:

أولًا: كونها تركز أهدافها حول كشف وتقصي مواقف المجتمع العماني نحو مساهمة المرأة الاقتصادية في سوق العمل، في ظل عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الديناميكي والسريع الذي يشهدها المجتمع.

ثانيًا: تضمنها محاولات لرصد أثر عوامل التغير والتحديث التي أصابت المجتمع وانعكاساته على المرأة وأدوارها ووظائفها، وبالأخص مسألة انخراطها في سوق العمل؛ الأمر الذي من شأنه أن يعمق المعرفة العلمية حول كثير من جوانب هذه الظاهرة، وأن يقدم مدخلات مهمة لفهم طبيعة موازين القوى داخل الأسرة العمانية ومصادر صنع القرارات فيها ورصد مظاهر التغير الطارئة في مواقف المجتمع العماني إزاء هذه الظاهرة.

ثالثًا: محاولتها تحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في مواقف المجتمع العماني من مسألة مساهمة المرأة الاقتصادية في سوق العمل في حال ضبط أثر باقي متغيرات الدراسة.

رابعًا: سعيها لتوفير قاعدة بيانات مهمة للباحثين والمخططين وصناع القرار حول مثل هذه الظواهر الاجتماعية ومساراتها، مما يزيد منسوب المعرفة بحيثيات الظاهرة وتفاصيلها.

خامسًا: ندرة الدراسات المحلية المعمقة حول الظاهرة قيد الدراسة بحسب علم الباحثين، وما يمكن أن توفره من ثراء معرفي ومن

مؤشرات لجهات الاختصاص وصناع القرار، مما يسهم في تعزيز قدراتهم على اتخاذ القرارات المناسبة حول هذه الظاهرة ومن جوانب مختلفة.

### ثالثاً: أهداف الدراسة

تحددت أهداف الدراسة في الاتي:

١- كشف وتحديد مواقف المجتمع العماني اتجاه عمل المرأة.

٢- تبيان الأسباب والدوافع الاجتماعية والاقتصادية المعززة لخروج المرأة للعمل.

٣- معاينة أثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في مواقف المجتمع العماني من مسألة عمل المرأة (بعد عزل وضبط أثر متغيرات الدراسة).

٤- توفير قاعدة بيانات للباحثين وصناع القرار حول جوانب هذه الظاهرة من نواحي وأبعاد مختلفة، ما يسهم في زيادة تفكيك الظاهرة وفهم تفاصيلها، وبالتالي توفير مداخل وطرق جديدة للتعامل معها والتحكم بمساراتها.

٥- تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات المحددة للمساعدة في تمكين المرأة ودمجها في عملية التنمية، وتوعية المجتمع بأهمية عملها.

### رابعاً: تساؤلات الدراسة

تحددت تساؤلات الدراسة في الاتي:

١- ما مواقف المجتمع العماني إزاء خروج المرأة لسوق العمل؟

٢- ما الأسباب والدوافع الاجتماعية والاقتصادية المعززة لموقف خروج المرأة لسوق العمل؟

٣- ما أثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في مواقف المجتمع العماني من مسألة خروج المرأة لسوق العمل (بعد ضبط وعزل أثر باقي متغيرات الدراسة)؟

### خامساً: مصطلحات الدراسة

١- الموقف (Opinion): هو مفهوم أساسي في نظرية التفاعل الرمزي تم تطويره على يد عالم الاجتماع الأمريكي دابليو أي توماس، ويقصد به أنماط استجابات الأفراد أو وجهات نظرهم نحو أحداث ومواقف معينة، تبرز بطريقة تحكمها مجموعة من العوامل قد تكون داخلية تتعلق بالفرد نفسه كالخبرات السابقة والمعارف المتراكمة أو خارجية مكتسبة وتبرز أيضا نتيجة تفاعل الفرد المستمر مع محيطه الاجتماعي. وقد تم تحديد مواقف أفراد عينة الدراسة إزاء عمل المرأة (إجرائيا) على شكل خيارات متقطعة (Discrete choices)، أي تأخذ خيارين فقط (مؤيد العمل للمرأة =٠، غير مؤيد لعمل المرأة =١).

٢- الدور الاقتصادي للمرأة: كل نشاط اقتصادي تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياجاتها أو احتياجات أسرتها أو مجتمعها من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها (الجبوري، ٢٠١٢).

٣- رب الأسرة: فرد من الأسرة المعيشية تعتبره الأسرة رئيسا لها. ولا يشترط في رب الأسرة أن يكون أكبر أفرادها سنا أو أكثرهم دخلا كما أنه لا يشترط أن يكون من جنس معين (ذكر أو أنثى)، أو تربطه صلة قربى ببعض أو كل أفرادها. غير أنه يشترط أن يكون بالغًا وراشدًا ومدركًا من بين أفرادها عند إجراء الدراسة ولا يقل عمره عن اثنتي عشر سنة (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣ أ).

٤- سوق العمل: هي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عوامل العرض والطلب، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وتسعيرها. ويمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص مثل: أن خدمات العمل تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل (الحاج، ٢٠٠٣: ٤)

### متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

في ضوء القراءة التقييمية للأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبناء على أهداف دراستنا هذه وتساؤلاتها؛ فقد تم تحديد متغيراتها التابعة والمستقلة وتعريفاتها الإجرائية في جدول (١).

### سادساً: الإطار النظري

تشير الأدبيات الاجتماعية المتوفرة إلى أن توجهات المجتمعات الإنسانية نحو بعض أنماط المهن المفضلة للمرأة -هو نتاج تفاعل مجموعة النظم البنيوية فيما بينها لتشكل ملامح وأشكال هذه المهن ومعالمها. وتلعب الخصائص الديموغرافية للسكان وما يتخللها من تباين في تراكيبهم العمرية والنوعية ومستويات الإعالة، إضافة إلى الطبيعة البنيوية للنظام الاقتصادي وما يوفره من موارد وطبيعة توزيعها، ومستوى الدخل ومدى كفايته، وحجم البطالة، ودرجة الاستقرار الاقتصادي -كل ذلك يلعب دورًا مهمًا في تحديد هذه التوجهات ومساراتها ومنحنياتها. كذلك تسهم الخصائص الاجتماعية والثقافية للمحيط وما يسوده من موروثات وقيم ومعتقدات في تنميط كثير من أشكال المهن المفضلة لعمل المرأة وتحديد ملامحه. وقد استندت بعض الأدبيات في تفسيرها لتوجهات الأفراد المهنية، والميل نحو بعض المهن للمرأة دون غيرها، استندت إلى مفهومي الرشاد والعقلانية من جهة، والمنفعة من جهة أخرى (Rationaltiy and Utiltiy) اللذين رهنت بهما عملية تحديد مواقف الأفراد إزاء دخول المرأة لسوق العمل على اعتبار أن المداخيل العالية المتأتية من بعض المهن قد تؤدي إلى توليد طلب عال على مهن دون غيرها، ومؤكدة شدة تأثر هذه التوجهات بعنصر الخيار الشخصي للمرأة، وبالتوقعات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بهذه المهن.

والثابت في الأدبيات الاجتماعية أن الفروق البيولوجية بين الجنسين لعبت دورًا مهمًا في تعميق حدة الفجوة بين المكانة التي تحتلها المرأة مقارنة بالرجل في المجتمعات الإنسانية، وشكلت اعتبارات أساسية، ومحددات بالغة الأهمية لاحتمالات دخول المرأة لسوق العمل. حيث تؤكد هذه الأدبيات أن عملية توزيع الأدوار وفقاً للنوع الاجتماعي داخل نطاق الأسرة عادةً ما تخضع لاعتبارات ذات منشأ بيولوجي صرف؛ فبينما تكلف المرأة بعملية الحمل والإنجاب وتبعاتها، يكلف الرجل بمهام الإعالة الاقتصادية؛

جدول (١) متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة وتعريفاتها الإجرائية

| | متغيرات الدراسة | التعريف الاجرائي |
|---|---|---|
| ١ | المتغير التابع | يتمثل في (مواقف المجتمع العماني نحو مساهمة المرأة في سوق العمل)، وهو المتغير الرئيسي والمحوري في الدراسة. وقد عرف إجرائيا:<br>١. نعم أؤيد عملها<br>٢. لا أرفض عملها |
| ٢ | المتغيرات المستقلة | الخلفية الاجتماعية والديموغرافية:<br>النوع الاجتماعي: (ذكر، أنثى).<br>التركيب العمري: (٢٠ سنة فما فوق).<br>الحالة الاجتماعية للمبحوثين: (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل، غير ذلك).<br>درجة القرابة مع الزوج/ الزوجة: (قرابة من الدرجة الأولى/ الدرجة الثانية/ لا توجد قرابة).<br>عدد الأطفال في الأسرة: لا يوجد، (١-٣)، (٤-٦)، ٧ فأكثر.<br>المستوى التعليمي (أمي، ابتدائي، إعدادي، دبلوم عام، بكالوريوس... إلخ).<br>الدخل الشهري: (٣٩٩ ريال فأقل)، (٤٠٠-٦٩٩ ريال)، (٧٠٠-٩٩٩ ريال)، (١٠٠٠-١٢٩٩ ريال)، (١٣٠٠-١٥٩٩ ريال)، (١٦٠٠ ريال فما فوق)، غير مبين.<br>كفاية الدخل الشهري: (ممتاز، جيد جدا، جيد، مقبول، متدن، غير مبين... إلخ).<br>المهنة: مهن طبية (طبيب، طبيب اختصاصي، صيدلاني...إلخ)، مهن طبية مساعدة (ممرض، مساعد صيدلي... إلخ)، طالب، موظف أو إداري، مدرس في مدرسة، أكاديمي (مدرس جامعي)، محاسب/ محاسبة، أعمال حرة، أخرى، لا يعمل. |

الأمر الذي مكنه من السيطرة على المصادر المتاحة من الإنتاج وعوائده وأدواته، وقد لازم ذلك إهمال الدور الإنتاجي للمرأة، مما أفضى إلى احتلال الرجل لمكانة وأدوار مهمة في العملية الإنتاجية وفي تقسيم العمل وتوزيع الثروة، وقد ساعد ذلك في تعظيم قيمهُ الذكورية سواء ضمن نطاق الأسرة أو ضمن نطاق المجتمع ككل، وزيادة تمتعه بسلطة مطلقة على عناصر أسرته "نتيجة لتفاوت توزيع القوة ومصادرها في الأسرة، وتوزيعها بشكل هرمي متحيز، بحيث يمثل الذكور أعلى رأس الهرم، بينما تقبع الإناث في أسفله" (كرادشة ومصاروة، ٢٠١٥: ٣٠)؛ وتؤكد أن غياب المرأة عن سوق العمل لا يعود لقرار ذاتي صرف يتعلق بها وحدها، بل يعود لاعتبارات أخرى ولموروثات اجتماعية وثقافية وبيولوجية مختلفة، كما قد يعود للأدوار الملتصقة بها تاريخياً كزوجة وربة بيت، كذلك قد يعود لما يسود المجتمع من أيدولوجيات ومعتقدات، واعتبارات ذات علاقة بصعوبة التوفيق بين أدوارها التقليدية كزوجة وأم؛ وأدوارها الحديثة كامرأة عاملة. وفي هذا السياق يفترض التحليل السوسيولوجي أن التفاعل المعقد بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية المختلفة يحدد بالعادة قرار مساهمة المرأة الاقتصادية ودخولها لسوق العمل.

وتجنح أغلب الأدبيات الاجتماعية في هذا السياق إلى وصف الأسرة العربية التقليدية بأنها أسرة ممتدة تحولت بفعل عوامل التحديث والتطور إلى أسرة نووية، وتتصف بأبوية السلطة والنسب، وبأنها هرمية البنية، وما يزال الأب يحتل فيها رأس الهرم، ويتم تقسيم العمل فيها على أساس التركيب العمري والنوعي، بحيث تقع على كاهل الأب كافة التبعات الاجتماعية والاقتصادية، وتميل موازين القوى داخلها لصالحه، وتبدو سيطرته على عناصر أسرته شبه مطلقة (بركات، ٢٠٠٩). وتجمع هذه الأدبيات على أن تبعية المرأة للرجل في الأسرة التقليدية تعد نتاجا صافيًا لتفاعل منظومة القيم والتقاليد الأبوية والذكورية السائدة التي مكنت الرجل تاريخيًا من القيام بأدوار محورية داخل نطاق أسرته ومجتمعه، وأخذ زمام المبادرة عن المرأة في صناعة كثير من القرارات ذات العلاقة بخياراتها سواء داخل نطاق أسرته أو مجتمعه. والظاهر أن عملية التطور والتحديث التي أصابت المجتمع العربي في الآونة الأخيرة أسهمت في إحداث تغيرات عميقة وجذرية في بنية الأسرة، خاصة في شكل وبناء السلطة فيها، وفي رفع مكانة المرأة الاجتماعية، وزيادة سلطتها وقدرتها على المشاركة في اتخاذ كثير من القرارات بداخلها خاصة المتعلقة بمساهمتها في سوق العمل. كما كان للتحولات العميقة التي أصابت الأسرة العربية، بما فيها الأسرة العمانية، دور مهم في رفع مستوى التوقعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المأمولة من المرأة على وجه الخصوص (تقرير التنمية البشرية عمان، ٢٠١٢)، خاصة في ظل حركة التغير والتحديث وقوة التحولات التي يشهدها المجتمع العماني وسرعة عملية انتقاله إلى نمط المجتمعات الحضرية المعاصرة.

وبشكل أكثر تحديد فإن هذه الدراسة قد اعتمدت كموجه نظري على المرتكزات المعرفية لنظرية الدور الاجتماعي التي تؤكد على أن الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الفرد تعتمد على الأدوار التي يشغلها؛ إذ إن لكل فاعل اجتماعي دورًا وظيفيًا يحدد واجباته وحقوقه وعلاقاته الاجتماعية ويحدد سلوكه الفردي والجماعي، كما تستند مكانته واعتباره الاجتماعي وما يرتبط بها من امتيازات إلى الدور الذي يشغله؛ مؤكدة في ذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على مجموعة من الواجبات والحقوق تتحدد وفقا لأحكام الدور الذي تشغله، موضحة كذلك بأن الفرد لا يشغل دورا واحدا، بل يشغل عدة أدوار وظيفية وفي أنساق مختلفة في آن معا، وهذه الأدوار هي التي تحدد مكانته الاجتماعية وقوته ونفوذه وذلك في ضوء مؤهلاته وخبراته ومعارفه وثقة المجتمع به وكفاءته الشخصية، كما أن الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد علاقاته مع الاخرين سواء الرسمية أو الخاصة كما تساعد الآخرين على فهم سلوكه والتنبؤ به، على اعتبار أنه سلوك متعارف عليه اجتماعيا ويمكن توقعه والتنبؤ به.

وفي هذا السياق يبدو أن النظرة التقليدية للمرأة تلعب دورا مهمًا في تكريس أدوارها التقليدية (من حمل وإنجاب) ووظائفها الاجتماعية والثقافية (من تربية الأبناء وخدمة الزوج وإنجاز الأعمال المنزلية)؛ كما قد أسهمت أسطورة تقسيم العمل وطبيعة

علاقة الرجل بوسائل الإنتاج وأدواته في منح الرجل مزيدا من السيطرة على المرأة، وعلى الكثير من قراراتها (كرادشة؛ المحروقية، ٢٠١٥).

وقد أرجع كثير من المفكرين الاجتماعيين زيادة تحكم كثير من المجتمعات التقليدية في خيارات المرأة المهنية نتيجة لإهمال دورها الإنتاجي، وبالتالي احتلالها لأدوار أقل قيمة في العملية الإنتاجية، وفي علاقتها بوسائل الإنتاج وتوزيع الثروة في المجتمع (كرادشة، ٢٠١٧)؛ فخصائص المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي تشكل عناصر خارجة عن قدرة الفرد وسيطرته، وتلعب أدوارًا مهمة في مجريات حياته وفي تحديد خياراته المهنية. ويبين ميشيل وكرومبوتز (Michell, Krumboltz) أن درجة حرية المرأة في تحديد توجهاتها المهنية هي أقل بكثير مما تعتقد؛ وأن توقعاتها الذاتية ليست مستقلة عن توقعات المجتمع وإنما مرهونة بها، ويؤكدا أن المرأة لا يمكن لها أن تتخذ قرارًا يتعلق بطبيعة المهنة التي ستعمل بها بصورة مستقلة عن نسق الأسرة أو نسق المجتمع الذي تعيش في كنفه، مؤكد أن مسألة دخول المرأة لسوق العمل ومساهمتها الاقتصادية هي مسألة تمليها اعتبارات عدة تتعلق بالبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وهو ما يفسر بقاء مستويات مشاركة المرأة العمانية دون مستوى الطموح، ويبدو أن مرد ذلك يعود -حسب نتائج الدراسات السابقة- إلى ضعف محركات مساهمة المرأة بسوق العمل، واستمرار تفضيل الأسرة العمانية لمهن محددة، إضافة لفقدانها لكثير من المهارات المناسبة لسوق العمل (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣ ب). وتؤكد الأدبيات المعنية بهذا الخصوص إلى استمرار عملية إقصاء المرأة عن كثير من المهن حديثة الطابع، وتهميش مساهمتها الاقتصادية في كثير من المجتمعات التقليدية المحافظة يحتاج إلى كل طاقات عناصره لخفض عبء الإعالة ورفع مستويات التنمية، خاصة في ظل تسارع وتيرة التغيرات الطارئة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وارتفاع مستويات المعيشة، وتعدد حاجاتهم وزيادة مستويات استهلاكهم، وعدم قدرة الرجل وقصوره عن الإيفاء بهذه المتطلبات وحده (عبد اللطيف، ١٩٨٨).

### سابعاً: الدراسات السابقة

توضح المراجعة التقييمية للأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع مواقف المجتمع نحو مساهمة المرأة في سوق العمل، عدم وجود دراسة كرست لبحث وتحليل مثل هذه الظواهر، وإنما هناك مجموعة من الدراسات التي بحثت بجوانب وأبعاد جزئية أو ذات علاقة بالموضوع. وسعيًا لتحقيق تصور عام عن نتائج هذه الدراسات والاستفادة منها قدر الإمكان؛ فقد تم تنظيمها بتسلسل زمني تنازلي (أي من الأقدم للأحدث)؛ وذلك بهدف تحقيق نوع من السلاسة والاتساق في استعراض هذه النتائج والبناء عليها، وفيما يلي عرض لأهم نتائج هذه الدراسات:

#### ١- الدراسات العربية:

دراسة العبد القادر (١٩٩٥)، الموسومة بـ "مواقف طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية" أجريت على عينة قوامها (٢٨٠٠) طالبة من طالبات الجامعة من مختلف التخصصات، باستخدام منهج البحث المسحي (دراسة وصفية تحليلية)، وهدفت إلى التعرف على طبيعة المهن المرغوبة للمرأة السعودية، ورؤية المجتمع السعودي لطبيعة المهن الملائمة لها، وبينت النتائج أن المجتمع السعودي تسوده مواقف مؤيدة لعمل المرأة شريطة أن يكون متناسباً مع تكوينها الأنثوي والبيولوجي، وألا يتضمن عملها اختلاطًا مع الذكور. كما أوضحت الدراسة أن أكثر المهن تفضيلا للمرأة السعودية هي التدريس، والإدارة، والعمل الاجتماعي، والتمريض، والطب، والإعلام، والأعمال الاقتصادية. وأشارت النتائج إلى أن انخفاض مستوى تعليم الوالدين شكل عاملًا محفزًا لعمل الإناث؛ وذلك لشعور الوالدين بأهمية تعليم الإناث وعملهن، ولرغبتهم في تحقيق طموحهم من خلال أبنائهم، كما شكلت الدوافع المادية والدوافع الذاتية بالنسبة لأفراد عينة الدراسة أهم محركات خروج المرأة لسوق العمل.

دراسة حجازي (٢٠٠٢) بعنوان: "صعوبات اتخاذ القرار المهني" هدفت إلى معاينة صعوبات اتخاذ القرار المهني؛ حيث أجريت على عينة قوامها (١٥٩٠) طالباً من طلبة التوجيهي، وخلصت نتائجها إلى وجود فروق مهمة إحصائيا وفقًا لمتغير النوع الاجتماعي إزاء الصعوبات التي يواجهها الطلبة في اتخاذ القرار المهني، خاصة فيما يتعلق بقلة الدافعية لاتخاذ القرار المهني، وفي تدخل الآخرين بمثل هذه القرارات، وعزت الدراسة صعوبة اتخاذ القرار المهني بالنسبة للذكور إلى ارتفاع التوقعات المنتظرة منهم، مقابل محدودية التوقعات من الإناث، إضافة لمحدودية المهن المتاحة أمامهن مما يقلل حجم الصراع والقلق لديهن بهذا الخصوص.

دراسة رمزي (٢٠٠٢) بعنوان "المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق، دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية"، هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تؤدي إلى ضعف مساهمة المرأة العربية في سوق العمل. وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (١٥٤٧) امرأة عاملة من ثلاثة أقطار عربية مختلفة (الإمارات، ولبنان، والسودان)، واستخدمت أدوات بحثية مختلفة، مثل الاستبانات والمقابلة المعمقة والجماعات البؤرية. واعتمدت الدراسة على العينة الطبقية في جمع بياناتها وذلك لضمان تمثيل متناسب لجميع هذه الأقطار، وقد أسفرت النتائج عن اتساق في مواقف أفراد العينة فيما يتعلق بالمعوقات التي تؤدي إلى انخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل بين هذه الأقطار، وعزت انخفاض مساهمة المرأة بسوق العمل إلى انتشار الأمية، ونقص الوعي بأهمية دور المرأة في تنمية مجتمعها، بالإضافة إلى تحمل المرأة لأعباء مزدوجة داخل البيت وخارجه.

دراسة الدقس والمعمري (٢٠٠٦) حول "عمل الزوجة دوافعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة العمانية: دراسة ميدانية على عينة بمدينة مسقط"، هدفت إلى كشف أثر عمل الزوجة العمانية على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف على الأسباب التي تدفعها للعمل، وأجريت على عينة قوامها (٤٠٠) زوجة عاملة، أظهرت أن هناك عدة أسباب تدفع الزوجة للعمل خارج المنزل، جاء في مقدمتها: العوامل الاقتصادية ثم العوامل الاجتماعية ثم

الشخصية. كما خلصت الدراسة إلى أن خروج المرأة للعمل قد يسهم بتعزيز مكانتها داخل نطاق أسرتها ومجتمعها.

دراسة للعمري (٢٠٠٩) موسومة بـ "صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب" التي طبقت على عينة حجمها (٢٧٩٠) من الذكور والإناث، ذهبت إلى وجود مواقف واضحة لدى أفراد عينة الدراسة حول العمل والكسب بحيث عدته من أهم وظائف الرجل، بينما حصرت أهم وظائف المرأة في خدمة زوجها والعناية بأولادها، خاصة في حال قدرة الزوج على الإنفاق على أفراد أسرته وتلبية حاجاتهم. وأوضحت الدراسة أن أهم دوافع عمل المرأة تدور حول: تأكيد الذات ثم المساهمة في اقتصاديات الأسرة، ثم شغل وقت الفراغ، وأخيرًا تكوين علاقات اجتماعية جديدة.

دراسة السرابي (٢٠١٠) الموسومة بـ "صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية"، استخدمت منهج تحليل المحتوى، واستخدمت الفكرة كوحدة للتحليل في الدراسة، وأظهرت نتائجها وجود صورة نمطية للمرأة كعنصر تابع للرجل، وإلى احتلالها لوظائف تقليدية محددة وثانوية، باعتبارها امتدادا للأدوار التقليدية كأم وربة بيت، أو بمهن نمطية كالخياطة أو ممرضة أو معلمة. وخلصت الدراسة أيضا إلى أن الرجال هم من يملكون السلطة وحق إصدار القرارات بخصوص طبيعة الأعمال الممكن أن تعمل بها المرأة، وأن كثيرًا من قراراتهم جاءت لتلبية مصالحهم الذاتية دون اعتبار لمصالح المرأة ولما تملكه من مؤهلات وخبرات. وخلصت الدراسة أيضًا إلى أنه وبسبب طبيعة بنية المجتمع الأردني الذكورية فإن فرص مساهمة المرأة بسوق العمل محدودة، وتتسم بضعف الحراك، وضعف الاستقلالية، وأشارت أيضا إلى وجود كثير من مظاهر التميز ضد المرأة في الكتب المدرسية.

دراسة عزاز (٢٠١٣) الموسومة بـ "دور المرأة الخليجية في النشاط الاقتصادي: الحالة العملية للمرأة العمانية نموذجًا"، هدفت إلى التعرف على الحالة العملية للمرأة العمانية، وعلى القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها المرأة، بالاستناد إلى المنهج الوصفي الإحصائي، والتحليل المكاني باستخدام برمجيات ونظم المعلومات الجغرافية لتحليل بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتفاع كبير في عدد الإناث العمانيات الداخلات لسوق العمل بين تعدادي ٢٠٠٣) و (٢٠١٠ حيث بلغ مقدار الزيادة ٧٤,٨٦) ) أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها (١٠,٧٪) وهذا يمثل ضعف معدل الزيادة على المستوى الوطني في الفترة نفسها، وهي أكبر بكثير من مقدار الزيادة بالنسبة للذكور في الفترة نفسها، مما يشير إلى أن هناك زيادة في حجم مساهمة المرأة في سوق العمل في السلطنة.

دراسة زايد (٢٠١٥) والموسومة بـ "المواقف الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع"، هدفت إلى رصد المواقف والجهود العربية والعالمية المبذولة لتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل واقع تمكين المرأة في المجالات المختلفة ومعاينة أهم معوقاته وتشخيص المواقف الحديثة المتبعة في عملية تمكينها في كافة المجالات. وتوصلت الدراسة إلى أن عملية تمكين المرأة يواجها كثير من المعوقات، تمثلت في: القيم الاجتماعية الجامدة والموروث الثقافي السلبي، وارتفاع معدلات الأمية، وتفشي الفقر، إضافة لكثير من أوجه التمييز الذي تتعرض له في سوق العمل.

دراسة السيوف (٢٠١٥) الموسومة بـ "انسحاب المرأة الأردنية من سوق العمل: دراسة نوعية لتحليل الخطاب الاجتماعي"، هدفت إلى تحديد العوامل المساهمة في مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل ورصد وتحليل دوافع عملية انسحابها منه، والوقوف على التحديات التي تلازم مشاركتها الاقتصادية. وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي في تحليل البيانات، وذلك بالاعتماد على مجموعات النقاشات البؤرية المركزة، ومن خلال المقابلات المعمقة كأدوات للحصول على المعلومات، وقد تم مراعاة التنويع في تمثيل عينة الدراسة على أساس النوع الاجتماعي والإقليم والحالة الزواجية والعملية. وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة المرأة الاقتصادية لم تعد مسألة مرفوضة ضمن السياق الاقتصادي والاجتماعي العام للمجتمع، خاصة في حال كانت طبيعة عملها متسقة مع طبيعتها البيولوجية وطبيعة وظائفها التقليدية التي دأبت على تأديتها "كزوجة وأم". كما خلصت الدراسة إلى أن العامل الاقتصادي يعد من أهم دوافع خروج المرأة لسوق العمل في المجتمع الأردني.

دراسة كاظم (٢٠١٦) والموسومة بـ: "معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية"، هدفت إلى معاينة أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية في سوق العمل، وكشف التحديات التي تحول دون تمكينها في ضوء نوعها الاجتماعي، مستندة إلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات طبقت على عينة عشوائية عنقودية قوامها (٤١٢) فردًا، وتوصلت نتائجها إلى أن أكثر العوامل التي تحول دون تمكين المرأة تتمثل في العوامل الاجتماعية تلتها العوامل الاقتصادية والسياسية وأخيرا الشخصية. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق الالتفات لمضامين المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية. وانتهت الدراسة أيضا إلى ضرورة تصميم برامج تدريبية تعمل على تعزيز ثقة المرأة بنفسها وبقدراتها ورفع مستويات تمكينها في كافة المجالات.

### ٢- الدراسات الأجنبية:

دراسة كوريل (Correll, 2004) بعنوان: "معوقات التفضيلات المهنية: النوع، والحالة الاجتماعية والتطلعات الوظيفية المستجدة" هدفت إلى استكشاف القيود والمعوقات التي تطرحها المعتقدات الثقافية على الاختيارات المهنية حسب النوع الاجتماعي (للذكور والإناث)؛ وتوصلت إلى أن المعتقدات السائدة تؤثر في معايير الأداء والقدرات والكفاءة في إنجاز المهام المرتبطة بالمهنة خاصة لدى الإناث. وبينت نتائج الدراسة أن أداء الذكور يسير على نحو أفضل من الإناث بسبب قناعتهم بأنهم أفضل في أداء بعض أشكال المهن من الإناث، إلى جانب ارتفاع طموحهم وأنشطتهم المتعلقة بالمهنة. وأوضحت أن المكانة الاجتماعية للمهنة لها تأثير كبير على تحديد خيارات المرأة المهنية. وخلصت إلى أن الرجل لديه قدرات تفوق قدرات النساء في تحديد خياراته المهنية؛ نظرًا لارتفاع قدراته التنافسية ومهاراته العالية، ولاعتبارات اجتماعية وثقافية مختلفة.

دراسة نويل وآخرون (O'Neil, 2004) بعنوان: "أنواع المهن للنساء: توصيف للنجاح الوظيفي لدى النساء" اختبرت المهن التي تعمل بها المرأة، ومدى رضاها عنها، وقد أشارت الدراسة إلى اختلاف واضح في التراكيب وفقًا للنوع الاجتماعي لكثير من المهن، وبشكل كبير عما كانت عليه قبل (٤٠) عامًا، حيث بينت بأن هناك تضاعف وهم في أعداد النساء في سوق العمل، وبينت أيضًا أنه مع استمرارية دخول النساء في الحياة المهنية، ازداد اهتمامهن في تطوير قدراتهن وحراكهن المهني. كما بينت الدراسة أهمية الوظائف الطارئة والوظائف المنتظمة للمرأة، وأهمية مواقع هذه المهن سواء كانت قريبة من منطقة سكنها أو بعيدة، وأكدت أهمية تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع على أشكال المهن التي تنخرط بها المرأة.

دراسة شارن (Sheran, 2006) والموسومة بـ "الخيارات المهنية والأسرية للمرأة: التحليل الديناميكي لمشاركة المرأة في قوة العمل والتعليم والزواج والخصوبة" سعت إلى كشف أثر مجموعة من المتغيرات في طبيعة المهنة التي من الممكن أن تعمل بها المرأة، مثل: الزواج والخصوبة والتعليم. وقد اعتمدت على تقدير الاحتمالات للبيانات من خلال المسح الطولي الوطني للشباب، وأظهرت أن المرأة أقل سيطرة على اختياراتها الوظيفية من الرجل، وأن اختياراتها هذه متذبذبة حسب طبيعة المراحل التي تمر بها. كما خلصت إلى أن اختيارات المرأة الوظيفية تسير بمسارات مختلفة، وتتأثر بدرجة كفاءتها وبقدرتها على الإنجاز، وباختلاف أذواقها ورغباتها في المهن التي ترغبها، كما بينت الدراسة أهمية دور الأسرة في تحديد خيارات المرأة المهنية.

سيلفيا (Sylvia, 2011) في دراسة حملت عنوان "هل يمكن لاختيار الكلمات في التوصيات أن تحقق فرص متساوية للوظائف بين الرجل والمرأة"، حاولت التعرف على فعالية الكلمات والصفات المختارة في التوصيات بين المرأة والرجل أثناء التقدم لشغل وظيفة ما، أجريت الدراسة على عينة من التوصيات بلغت أكثر من (٦٠٠) توصية، لـ (١٩٤) طلب لـ (٨) وظائف بإحدى الجامعات الأمريكية، باستخدام التحليل الكيفي. وتوصلت إلى أن كاتب التوصية يختار كلمات مختلفة اعتمادًا على النوع الاجتماعي لطالب التوصية (ذكرًا أو أنثى). وبينت أن بعض توصيات الإناث تلعب دورًا في زيادة فرص حصولهن على الوظيفة، وبأن الصفات المكتوبة في توصياتهن تختلف اختلافًا كبيرًا عن الصفات المكتوبة في توصيات الرجال؛ إذ إن توصيات النساء تصف عواطفهن ومشاعرهن أكثر من قدرتهن وقوة عطائهن وصبرهن، بينما توصيات الرجل تصفه بالشدة والقوة والقدرة على إتمام العمل على أكمل وجه. وانتهت الدراسة إلى أن الوظائف التي تنال احترامًا كبيرًا وتقديرًا للنساء في المجتمع هي التدريس، والتمريض، والعمل الاجتماعي.

وفي دراسة للبنك الدولي (World Bank, 2011) هدفت لمعاينة "الاختلافات بين الجنسين في التوظيف ولماذا يُعد مُهمًا؟" بينت أن كثيرا ما يكون الحصول على الفرص الوظيفية في سوق العمل مرتبطا بالنوع الاجتماعي، وبمستوى الإنتاجية المتوقع والأرباح المأمولة. كما بينت الدراسة أنه على الرغم من التقدم الكبير في مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال السنوات الـ (٢٥) الماضية أنه ما يزال هناك اختلافات واسعة في مساهمتهن مقارنة بالذكور خاصة فيما يتعلق بمستوى الإنتاجية ومقدار الأرباح مختلف القطاعات والوظائف. بالإضافة إلى أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعمق الفجوة في التوظيف تبعا للنوع الاجتماعي وهي: الفروق بين الجنسين في استخدام الوقت، وفي الحصول على المدخلات الإنتاجية (ولا سيما الأراضي والائتمان)، والفروق بين الجنسين انطلاقا من إخفاقات في السوق والعمل المؤسسي؛ لأن الإناث أقل قدرة على الإنجاز والمنافسة في سوق العمل.

دراسة دونلي وآخرون (Donnelly et la, 2016) الموسومة بـ "المواقف نحو عمل المرأة وأدوار الأسرة في الولايات المتحدة، ١٩٧٦ - ٢٠١٣"، هدفت إلى معاينة التباين في مواقف الأجيال نحو قضية عمل المرأة وأدوار الأسرة. طبقت الدراسة على عينتين ممثلتين للمجتمع الأمريكي. وتوصلت إلى أن الأجيال الصغيرة ممثلة بطلاب الصف الثاني عشر يظهرون توجهات إيجابية نحو عمل الأمهات، وازدياد تقبلهم لعملها في حال تعطل الأب وعدم تمكنه من العودة لسوق العمل. أما فيما يتعلق بمواقف جيل البالغين نحو عمل الأمهات؛ فقد أظهرت النتائج أن الاتجاه كان متسقا مع الأجيال الصغيرة (خلال فترة السبعينات إلى أوائل التسعينات) وأنهم يفضلون أن يكون الأب هو صانع القرار داخل نطاق الأسرة. في حين توصلت الدراسة إلى أنه عند ضبط أثر متغيرات مثل "الجيل والعمر"، فإن مواقف نحو عمل المرأة تتأثر بصورة أكبر بالفترة الزمنية.

دراسة كاور وسنغ (Kaur & Singh, 2017) بعنوان "تغيير سلوك المجتمع اتجاه تمكين المرأة"، هدفت إلى تقييم التغير الطارئ على سلوك المرأة في المجتمع الهندي، خاصة: سلوكها الاقتصادي، وسلوكها أثناء اتخاذ القرارات ودورها في ذلك، وحالتها العملية الراهنة. وقد اعتمدت الدراسة على مصادر ثانوية لجمع بياناتها مثل: المجلات والصحف ومواقع شبكة الإنترنت، وخلصت إلى تحسن الوضع الاقتصادي للمرأة بشكل كبير، حيث بدأت تشارك في جميع القطاعات الاقتصادية، كما بينت الدراسة بروز تغيرات عميقة في موقف الذكور من مسألة عمل المرأة وتبنيهم مواقف مؤيدة لذلك وداعمة له، وتوصلت إلى أن النساء بدأن يأخذن أدوارًا أكبر في عمليات صنع القرار على مستوى الأسرة. وانتهت الدراسة إلى ضرورة إعطاء المرأة فرصا متزايدة لإثبات ذاتها، وإلى ضرورة تغيير المجتمع نظرته عن المرأة التي عادة ما تصفها بأنها ضعيفة ومعتمدة وسلبية.

### تعقيب على الدراسات السابقة:

يتبين من خلال مراجعة الدراسات السابقة سواء العربية منها أو الأجنبية والمتعلقة بموضوع (مساهمة المرأة الاقتصادية في سوق العمل) عدم وجود دراسة حصرية بحثت هذه الظاهرة بشكل معمق إنما هناك مجموعة من الدراسات بحثت جوانب جزئية ذات علاقة بخروج المرأة لسوق العمل، وأهم الأدوار الوظيفية الموكلة إليها، واتجاهات الشباب بخصوص المهن الممكن أن تنخرط بها، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية المحددة لخروجها

لسوق العمل، وتأثير ذلك على أسرتها.

كما كشفت المراجعة التقييمية وجود تقاطعات واضحة ومهمة بين هذه الدراسات خاصة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في الاختيار المهني للمرأة العمانية، وأهم المهن المفضلة لديها، أو تلك التي يفرضها عليها مجتمعها، وبشكل عام يتضح أن هناك اتسافًا فيما بين هذه الدراسات من حيث تأكيدها على أهمية القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في تحديد ملامح هذه المهن، إلى جانب تأكيدها لأهمية الأسباب الشخصية المتعلقة بالرغبات الذاتية للمرأة في المساهمة في اقتصاد الأسرة وتحسين معيشتها التي شكلت أهم دوافع خروجها لسوق العمل.

ولعل أهم ما تنفرد به هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة تركيزها على جوانب ذات علاقة بمواقف المجتمع العماني نحو مساهمة المرأة الاقتصادية في سوق العمل، وأهم العوامل المؤثرة في ذلك لاسيما في ظل عملية التغير والتحديث السريعة والجذرية التي طرأت على المجتمع، كذلك في ظل ندرة الدراسات المحلية على مستوى السلطنة، كما تتميز هذه الدراسة بأنها تعتمد في استقصاء بياناتها على عينة ميدانية خصصت لدراسة هذه الظاهرة على المستوى الوطني.

## ثامناً: الإجراءات المنهجية

### ١- المنهج المستخدم:

تم الاستناد في هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يتسق مع أهدافها وتساؤلاتها؛ وقد سعت الدراسة إلى جمع البيانات من أفراد المجتمع العماني من الذكور والإناث في جميع محافظات السلطنة وبصورة ممثلة لكافة شرائح المجتمع، وذلك بهدف رصد توجهاتهم نحو مساهمة المرأة الاقتصادية في سوق العمل، ومعرفة الأسباب والدوافع الكامنة خلف هذه التوجهات وما يلازمها من مسوغات. وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال المسح بالعينة، الذي يعد من أكثر المناهج مناسبة لطبيعة الظاهرة قيد الدراسة، لقدرته على رصد وتحليل بنية الظاهرة بصورة كمية، ومعاينة العمليات التي تتضمنها ووصفها بشكل دقيق، واستجلاء علاقاتها المتداخلة، والوصول بالتالي إلى مستويات معرفية دقيقة لحيثيات الظاهرة المدروسة ومتلازماتها.

### ٢- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بأفراد المجتمع العماني من الذكور والإناث الموزعين حسب المحافظات في السلطنة وعلى مستوى الأقاليم الثلاثة: (الشمال، والوسط، والجنوب)، ممن تتجاوز أعمارهم (٢٠) سنة، وقد تم الاستناد في هذه التحديدات (الشرائح السكانية وتراكيبهم العمرية) إلى اعتبارات تتعلق بالخبرة والدراية والمعرفة الاجتماعية، والموضوعية لدى أفراد عينة الدراسة، ولقدرتهم على عكس الخواص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العماني، وعلى تمثيل طبيعة مواقف ومعتقدات المجتمع العماني حول الظاهرة.

جدول (٢) الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

| النوع الاجتماعي* | التكرار | النسبة٪ |
|---|---|---|
| ذكر | ١٩٢٣ | ٦١,٣ |
| أنثى | ١٢١٦ | ٣٨,٧ |
| المجموع | ٣١٣٩ | ١٠٠ |
| مكان الإقامة الحالي | التكرار | النسبة٪ |
| مسقط | ٦١٨ | ١٩,٦ |
| الداخلية | ٥٣٣ | ١٦,٩ |
| الباطنة | ٩٩٩ | ٣١,٧ |
| ظفار | ١٠٠٠ | ٣١,٧ |
| المجموع | ٣١٥٠ | ١٠٠ |
| المستوى التعليمي** | التكرار | النسبة٪ |
| أمي/ة (لا يقرأ ولا يكتب) | ٦٢ | ٢,٠ |
| يقرأ/ يكتب | ١٣٦ | ٤,٣ |
| ابتدائي | ٦١ | ١,٩ |
| إعدادي | ٢٠٧ | ٦,٦ |
| دبلوم عام (الثانوية العامة) | ٧٨٨ | ٢٥,١ |
| دبلوم عال (ما بعد الثانوية) | ٦٤١ | ٢٠,٤ |
| بكالوريوس | ١٠٦٤ | ٣٣,٩ |
| دراسات عليا (ماجستير/ دكتوراه) | ١٧٦ | ٥,٦ |
| المجموع | ٣١٣٥ | ١٠٠,٠ |
| الدخل الشهري*** | التكرار | النسبة٪ |
| ٣٩٩ ريال فأقل | ٦٢٠ | ١٩,٧ |
| ٤٠٠-٦٩٩ ريال | ٧١٧ | ٢٢,٨ |
| ٧٠٠-٩٩٩ ريال | ٧٣٣ | ٢٣,٣ |
| ١٠٠٠-١٢٩٩ ريال | ٤٩٨ | ١٥,٨ |
| ١٣٠٠-١٥٩٩ ريال | ٢٧٣ | ٨,٧ |
| ١٦٠٠ ريال فما فوق | ١٢٥ | ٤,٠ |
| لم يذكر دخله (غير مبين) | ١٨٤ | ٥,٨ |
| المجموع | ٣١٥٠ | ١٠٠,٠ |

* البيانات المفقودة = ١١.

** البيانات المفقودة =١٥.

*** تم قياس الدخل الشهري بالريال العُماني (١ريال = ٢,٥٩٧٠٧ دولار أمريكي)

### ٣- عينة الدراسة وخصائصها:

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية منتظمة، حجمها (٣٢٠٠) فردًا من الذكور والإناث، تم سحبها من قبل فريق من المختصين في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان، وقد توخي أثناء جمع البيانات أن يكون عمر المبحوث (٢٠ سنة أو أكثر)، وفي جدول (٢) عرض مفصل لأهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة لعينة الدراسة.

إذ تُوضح نتائج جدول رقم (٢) الارتفاع الواضح في نسبة الذكور بعينة الدراسة التي وصلت إلى (٦١,٣٪) مقارنة بـ (٣٨,٧٪) للإناث، وهي نتيجة قد تحمل مضامين ورؤى ذات خصوصية اجتماعية وثقافية؛ لأن أغلب أفراد عينة الدراسة من الذكور الذين عادة مايحملون تصورات وأفكار تمثل قيمًا ومعتقدات ذات صيغ ذكورية الأمر الذي قد يعزز بروز تصورات ومواقف عامة معبرة عن خصوصيتهم الاجتماعية والثقافية.

وفيما يتعلق بمكان الإقامة تبرز نتائج الجدول ذاته تركز أغلب أفراد عينة الدراسة في محافظتي ظفار والباطنة بنسبة (٣١,٧٪) لكل منهما، تليهما في ذلك محافظة مسقط بنسبة (١٩,٦٪)، ثم الداخلية بنسبة (١٦,٩٪)؛ وقد تم اعتماد هذه النسب وفقًا لشروط سحب العينة بواسطة المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لتمثل

جميع محافظات السلطنة جغرافيًا. وتؤكد هذه النتيجة أن هناك تباينًا واضحًا في تمثيل عينة الدراسة وإن تركزت بشكل خاص في محافظتي الباطنة وظفار. كذلك تكشف نتائج الجدول ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغت نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية الأولى والعليا "أي بكالوريوس فما فوق" (٣٩,٥٪). كما تظهر النتائج أن هناك نسبة واضحة من أفراد العينة من حملة الثانوية العامة وبلغت (٢٥,١٪)، و(٢٠,٤٪) من حملة الدبلوم بعد الثانوية العامة. بالمقابل يُلاحظ انخفاض نسبة الأميين إلى (٢,٠٪)، ومن يقرأ ويكتب إلى (٤,٣٪) لدى أفراد عينة الدراسة. وبشكل عام فإن هذه النتائج توضح ارتفاع مستويات تعليم أفراد عينة الدراسة وتركزهم عند حملة المؤهلات العلمية العليا (بكالوريوس فما فوق)، الأمر الذي ينعكس على طبيعة مواقفهم حول مساهمة المرأة بسوق العمل، لا سيما وأن التعليم يُعد عملية تربوية عميقة الأثر في فكر الإنسان ومواقفه وخبراته (كرادشة، ٢٠٠٧)؛ إذ قد يعمل على تغيير كثير من قيمه وتطلعاته، ويزيد تقبله لأفكار أكثر حداثة حول مسألة مساهمة المرأة الاقتصادية ودخولها لسوق العمل؛ حيث يسهم التعليم في طرح وتبني مفاهيم جديدة حول مسألة عمل المرأة، وزيادة اهتمامات الفرد على نحو يتعارض مع ما قد يحمله الأفراد غير المتعلمين من أفكار (كرادشة والمحروقية، ٢٠١٥).

كما تظهر نتائج الجدول ذاته وجود تركز واضح لدى أفراد عينة الدراسة عند مستويات الدخل المتوسطة والمحدودة (أي لدى فئات الدخل أقل من ٣٩٩ ريال عُماني) وبنسبة (١٩,٧٪)، كذلك لدى فئات الدخل (٤٠٠-٩٩٦ ريال عماني) وبنسبة (٢٢,٨٪)، ولدى فئات الدخل (٧٠٠-٩٩٩ ريال عماني) وبنسبة (٢٣,٣٪). وهذا يعني أن أكثر من ثلثي العينة أي ما نسبته (٦٥,٨٪) لا يتجاوز دخلهم الشهري ألف ريال عماني. بالمقابل تبرز النتائج وجود انخفاض نسب أفراد عينة الدراسة في فئات الدخل العليا، بحيث لم تتجاوز نسبهم أكثر من (٤,٠٪) لفئة الدخل (١٦٠٠ ريال عماني فما فوق)، وبنسبة (٢٤,٥) لفئتي الدخل (١٠٠٠-١٢٩٩ و ١٣٠٠-١٥٩٩ ريال عماني). وهي نتيجة تقدم معطيات مهمة حول محدودية الأوضاع الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة، وتركزهم عند فئات الدخل المحدود والمتوسط. مما يؤكد تضمن هذه الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الأسر العمانية على انعكاسات مهمة على قناعات أفرادها ومواقفهم اتجاه قضية خروج المرأة لسوق العمل.

### ٤- أداة جمع البيانات:

استعانت الدراسة بالاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تم إعداد هذه الأداة (الاستبانة) استنادا إلى المراجعة التقييمية للإرث المتراكم من الأدبيات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وقد تضمنت الاستبانة أسئلة متنوعة تغطي مجموعة الأبعاد المختلفة ذات العلاقة بالظاهرة، بحيث تضمنت المحاور التالية:

١- الخصائص والخلفيات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين.

٢- أسئلة تتعلق بمواقف أفراد عينة الدراسة حول مساهمة المرأة الاقتصادية في سوق العمل.

٣- أسئلة تتعلق بأسباب ودوافع خروج المرأة لسوق العمل.

### ٥- صدق الأداة وثباتها:

يقصد به وضوح أسئلة الاستبانة ومفرداتها، وموضوعية ما تتضمنه من أسئلة وفقرات، ومدى قدرتها على الإجابة عن موضوع الدراسة والأهداف التي صممت من أجلها، ومدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي. ولتحقيق هذا الهدف عُرضت الاستبانة على مجموعة من المتخصصين والأكاديميين في هذا المجال ، وفي ضوء اقتراحاتهم وملاحظاتهم وتوجيهاتهم أُجريت التعديلات المطلوبة من إضافة وحذف، لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية. ويوضح جدول (٣) توزيع المحكمين وفق تخصصاتهم.

أُجري اختبار لقياس مدى ثبات فقرات استبانة الدراسة؛ واختبار أسئلة الدراسة؛ وذلك بهدف التأكد من دقة أسئلة الاستبانة وثباتها ومدى ملاءمتها لطبيعة الظاهرة. وقد تم التأكد من واقعية الأسئلة ودقتها ومدى ثبات وتجانس نتائجها، حيث دلت نتائج معامل الثبات (Reliabiltiy) على وجود تجانس واضح في النتائج، بمعامل ثبات (كرومباخ ألفا) بين الفقرات بلغ (٠,٩٣) وبشكل طردي وموجب، مما يعني أن هناك ثباتًا في أداة القياس وثباتًا في النتائج، الأمر الذي يعزز مصداقية بيانات الدراسة وموضوعيتها.

### ٦- مجال الدراسة وحدودها:

توخيًا للموضوعية، ولإتاحة الفرصة للباحثين اللاحقين للمقارنة التاريخية، ولمقتضيات المنهجية العلمية للدراسة وما يفرضه التراث البحثي تمت الإشارة إلى ثلاثة مجالات رئيسية للدراسة وهي المجال البشري والمجال الزمني والمجال الجغرافي، وفيما يلي عرض لهذه المجالات:

- المجال البشري: يقصد به مجموعة الأفراد الذين طبقت عليهم الدراسة، أي مجتمع الدراسة وعينته، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة من الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم الـ (٢٠) عامًا.

- المجال الجغرافي: وحدد بسلطنة عمان، وبتوزيعاتها المختلفة (شمال، ووسط، وجنوب) التي اعتبرت كوحدة رئيسية ممثلة لمجتمع الدراسة توخيا لدراسة شاملة لكافة الشرائح الاجتماعية والاقتصادية وممثلة على المستوى الوطني.

- المجال الزمني: وهي المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، وحددت من الفترة (٢٠١٦/١/١٤) إلى (٢٠١٧/٥/١٧).

جدول (٣) توزيع المحكمين وفق تخصصاتهم

| م | التخصص | العدد |
|---|---|---|
| ١ | اختصاصيون عاملون في وزارة التنمية الاجتماعية | ٣ |
| ٢ | أكاديميون في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي | ٧ |
| ٣ | أكاديميون في كلية التربية | ٦ |
| ٤ | أكاديميون في المجال الاقتصادي | ٢ |
| | المجموع الكلي | ١٨ |

**٧- الأساليب الإحصائية المستخدمة**

**اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من النماذج الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها. وقد تراوحت تلك الأساليب بين:**

**١- النماذج الإحصائية الوصفية مثل: التوزيعات النسبية والتكرارية (Percentage and Frequency).**

**٢- النماذج الوصفية الثنائية ممثلة بـ: نموذج تحليل مربع كاي (Chi-Square)، بهدف كشف مواقف المجتمع العماني نحو مساهمة المرأة الاقتصادية في سوق العمل، ويعد هذا النموذج من أنسب النماذج الإحصائية لطبيعة ظاهرة الدراسة، خاصة عندما تكون البيانات مصنفة ضمن مقياس اسمي ومرتبة على شكل تكرارات ونسب.**

**٣- نموذج تحليل الانحدار اللوجستي متعدد المتغيرات (Logis-tic Regression Analysis): الذي يتميز بقدرته على ضبط وعزل تأثير كافة المتغيرات مع المتغير التابع، وقد استخدم هذا النوع من التحليل لقدرته على إدخال مجموعة كبيرة من المتغيرات في نموذج معادلة التحليل، وقدرته على التعامل مع كافة المتغيرات وإبراز أهميتها التفسيرية الصافية، ويعد هذا النموذج التحليلي ملائما لطبيعة المتغير التابع محور الدراسة وأهدافها. فنموذج تحليل الانحدار اللوجستي يمتاز بملاءمته لأغراض دراستنا هذه خاصة وأن نمط المتغير التابع المراد دراسته هو من النوع الثنائي الصامت أو الصوري (Dummy Variable) الذي يأخذ هيئة خيارات متقطعة "Discrete Choices" هما (٠: في حالة كان مؤيد لعمل المرأة، و١: في حالة كان غير مؤيد لعمل المرأة) وقد طبقت معادلة الانحدار اللوجستي لتقدير قيم المتغير التابع (Y) على المتغيرات المستقلة جميعها كما هو مبين في المعادلة:**

$$P(Y) = \frac{1}{1 + eBo + B1 * 1 + Bn}$$

**حيث يتم إدراج تقدير تأثير المتغيرات والنسبة الأرجحية (LRT) والقيمة المعايرة لمعامل الانحدار، حيث إن:**

**P( Y ) P : القيمة المتوقعة للمتغير التابع (Y) على المتغيرات المستقلة (X)**

**E: أساس اللوغاريتم الطبيعي**

**Bo: القيمة الثابتة في النموذج**

**Bi.Bn:: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة**

**وقد تم فحص الدلالة الإحصائية (Significance) لكل متغير مستقل مع المتغير التابع عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) حيث استخدم لهذه الغاية برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية والمعروف بـ (SPSS) لإجراء عمليات التحليل الإحصائي لمعالجة بيانات الدراسة.**

**تاسعا: عرض ومناقشة النتائج**

**١- مواقف أفراد عينة الدراسة من مساهمة المرأة الاقتصادية**

**يرتكز هذا الجزء من الدراسة على قضية أساسية تتمحور حول تقصي ورصد طبيعة مواقف أفراد المجتمع العُمَاني إزاء مسألة**

**جدول (٤) التوزيعات النسبية والتكرارية لأفراد مجتمع الدراسة حسب مواقفهم من خروج المرأة لسوق العمل**

| هل تؤيد خروج المرأة للعمل | التكرار | النسبة٪ | مربع كاي | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| نعم/ أؤيد عملها | ١٣٧٧ | ٤٣,٧ | ٢١٥٨,٢١٦ | ٠,٠٠٠ |
| لا/ أرفض عملها | ٢٢٩ | ٧,٣ | | |
| يعتمد على طبيعة العمل الذي ستؤديه المرأة | ١٤٩٣ | ٤٧,٤ | | |
| غير مبينة | ٥١ | ١,٦ | | |
| المجموع | ٣١٥٠ | ١٠٠,٠ | | |

**مساهمة المرأة الاقتصادية وعملها خارج المنزل، ومدى تقبلهم لعملها، ومدى اعتقادهم بأهميته، ومن صاحب القرار بخصوص خروجها لسوق العمل، وذلك باستخدام أساليب إحصائية وصفية (التكرار/ والنسب المئوية/ التوزيعات النسبية) (Percentage and Frequency)، وهي أساليب مناسبة لطبيعة هذه الظاهرة وأهداف الدراسة، إلى جانب استخدام نموذج مربع كاي (Chi-square،) وفيما يلي عرض مفصل لأهم نتائج الدراسة:**

**يعاين جدول رقم (٤) مدى تأييد أفراد مجتمع الدراسة خروج المرأة ومساهمتها في سوق العمل، حيث أبرزت نتائجه وجود نسبة مرتفعة من أفراد عينة الدراسة تؤيد خروج المرأة لسوق العمل ولكن بصورة مشروطة وبنسبة بلغت (٤٧,٤٪)، بمعنى أن تأييدهم لخروجها يعتمد على طبيعة العمل، وهي نتيجة تؤكد وجود تحفظات واضحة لدى أفراد المجتمع العُمَاني حول مبدأ عمل المرأة بدليل رهن خروجها لسوق العمل بطبيعة العمل، وتشكل هذه النتيجة منطلقًا أساسيًا للدراسة الحالية ومرتكزًا لها، وهي نتيجة تنسجم مع ما أبرزته دراسة (عزاز، ٢٠١٣) التي أجريت على المجتمع السعودي وأكدت وجود مواقف إيجابية لدى أفراده اتجاه عمل المرأة وبشكل متزايد ومتصاعد وإن كان مشروطا بطبيعة المهن الممكن أن تزاولها. بالمقابل أشار ما نسبته (٤٣,٧٪) من أفراد عينة الدراسة إلى تأييدهم المطلق لخروج المرأة لسوق العمل دون رهن هذه المسألة بطبيعة المهنة التي يمكن أن تزاولها.**

**كما أظهرت نتائج الجدول أن هناك نسبة لم تتجاوز (٧,٣٪) من أفراد عينة الدراسة أبدوا رفضهم المطلق لمسألة خروج المرأة للعمل، وتعد هذه النتيجة لافتة للانتباه؛ بسبب ما تتضمنه من مؤشرات حول تبني بعض الشرائح الاجتماعية في السلطنة لمواقف سلبية ومعارضة لمسألة خروج المرأة لسوق العمل، وهي النتيجة ذاتها التي خلصت إليها دراسة وزارة الاقتصاد الوطني العماني (٢٠١١) التي أشارت إلى أن فرص مساهمة المرأة العُمَانية بسوق العمل ما زالت محدودة؛ وذلك بسبب ضعف حراكها الاجتماعي وضعف استقلاليتها، وعزته للعادات والتقاليد المحافظة التي ما زالت تصر على أن مكان المرأة الأساسي هو البيت ودورها الرئيسي هو القيام بوظائفها التقليدية كزوجة وأم وربة منزل. كما تنسجم مع ما خلصت إليه دراسة خليفة (٢٠٠٢) التي أجريت على المجتمع القطري التي أكدت انخفاض تأييد المجتمع القطري لمسألة خروج المرأة لسوق العمل لاعتقاد كثير من الأفراد بأن المكان الأساسي للمرأة هو البيت، وبأنها كلما استغرقت وقتها بأدوارها التقليدية القائمة**

على الحمل وإنجاب الأطفال وتربيتهم ورعاية شؤون البيت مبكرًا كان ذلك أفضل لها، كما يبدو أن هذه النتائج منسجمة مع نتائج دراسة شتيوي (٢٠٠٣) التي أجريت في المجتمع الأردني والتي أكدت أن هناك محاولات لاختزال أدوار المرأة من قبل الذكور في المجتمع، ومحاولة محاصرتها ضمن أطرها التقليدية القائمة على الحمل والإنجاب وتربية الأطفال والعناية بالزوج.

وبشكل عام يبدو أن لدى أغلب أفراد المجتمع العُمَاني مواقف مؤيِّدة لمسألة خروج المرأة لسوق العمل وإن رُهِنت أحيانًا بطبيعة العمل الممكن أن تؤديه، مقابل تراجع وانخفاض المواقف المعارضة لهذه المسألة، رغم استمرارها لدى شرائح محدودة من المجتمع. ويبدو أن التحولات السريعة التي مر بها المجتمع العماني، كان لها دور كبير في تغيير وجهات نظر أفراده نحو مسألة خروج المرأة لسوق العمل ومساهمتها الاقتصادية، من خلال إسهامها في تحطيم بنية كثير من المعتقدات التقليدية المغلوطة الملازمة لهذه الظاهرة، وبالتالي منح المرأة مزيدا من هوامش الحرية لخروجها لسوق العمل وانخراطها في الوظيفة.

توضح نتائج الجدول رقم (٥) تقبل الأسر العُمَانية لمبدأ خروج المرأة لسوق العمل ومساهمتها الاقتصادية، حيث أشارت أكثر من نصف الأسر أي ما نسبته (٥٠,٢٪) إلى تقبلهم عمل المرأة من حيث المبدأ، وإن ارتهن ذلك بطبيعة العمل الذي يمكن أن تزاوله. ويبدو أن خصوصية بنية المجتمع العماني الذي يُعدّ من المجتمعات الأبوية الذكورية، واتسامه بهرمية السلطة وتركزها بيد كبار العمر من الذكور - قد أسهمت إلى حد بعيد في اشتراط خروج المرأة لسوق العمل، وفي زيادة هيمنتهم على قراراتها داخل نطاق الأسرة (كرادشة والمحروقية، ٢٠١٥). وتنسجم هذه النتيجة مع ما خلصت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة التي أشارت إلى تقبل المجتمع العُمَاني لمبدأ خروج المرأة لسوق العمل وإن رهنته بطبيعة العمل الممكن أن تزاوله (المسلمي، ١٩٩٥). كما تتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه نتائج دراسة شراز (٢٠٠٨) التي أكدت أن مسألة تأييد الأسرة لمبدأ عمل المرأة تبقى مرهونة بطبيعة المهن، وهي تتقاطع بذلك مع ما خلصت إليه دراسة السرابي (٢٠١٠) التي أكدت أن هناك صورة نمطية للمهن والأعمال التي يمكن أن تعمل المرأة بها، وبأن مسألة خروجها لسوق العمل ترتبط أولًا بمواقف الأسر وتقبلها لخروج المرأة لسوق العمل وثانيًا بأنماط المهن التي من الممكن أن تنخرط بها.

بالمقابل، أشار (٤٣,٣٪) من عينة الدراسة إلى أنهم يؤيدون عمل المرأة ويتقبلونه بدون وضع كثير من العراقيل، وهذا يؤكد وجود مواقف إيجابية لدى كثير من الشرائح الاجتماعية من المجتمع العُمَاني لمسألة عمل المرأة خارج البيت، ومبدأ مساهمتها في سوق العمل. كما أبرز (٥,٠٪) فقط من أفراد عينة الدراسة رفضهم لمبدأ خروج المرأة لسوق العمل وعدم تقبلهم له؛ وفسرت دراسة السرابي (٢٠١٠) ذلك استنادا إلى أن هناك تفضيلات واضحة من طرف المجتمع للأدوار التقليدية للمرأة داخل المنزل وتفريغها لها، وعزته دراسة أنجل (Engel, 1988) للمعتقدات التقليدية التي تسود المجتمع ودورها في تثبيط مسألة خروج النساء لسوق العمل، وهو الأمر الذي

جدول (٥) التوزيعات النسبية والتكرارية لوجهات نظر المبحوثين نحو مدى تقبل الأسرة لعمل المرأة

| هل تتقبل الأسرة عمل المرأة وتدعمها؟ | التكرار | النسبة٪ | مربع كاي | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| نعم (يتقبلون عملها) | ١٣٦٤ | ٤٣,٣ | ٢٤٢٤,٩٨٤[a] | ٠,٠٠٠ |
| لا (هناك رفض) | ١٥٨ | ٥,٠ | | |
| يعتمد على طبيعة العمل الذي ستؤديه المرأة | ١٥٨٢ | ٥٠,٢ | | |
| لا ينطبق | ٤٦ | ١,٥ | | |
| المجموع | ٣١٥٠ | ١٠٠,٠ | | |

جدول (٦) التوزيعات النسبية والتكرارية لمواقف المبحوثين نحو أهمية عمل المرأة في تنمية المجتمع

| هل تعتقد بأهمية عمل المرأة في تنمية المجتمع؟ | التكرار | النسبة٪ | مربع كاي | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| نعم | ١٨٧٥ | ٥٩,٥ | ٢٨١٦,٠٩٨[a] | ٠,٠٠٠ |
| لا | ١٥٠ | ٤,٨ | | |
| يعتمد على طبيعة العمل | ١٠٧٦ | ٣٤,٢ | | |
| لا ينطبق | ٤٩ | ١,٦ | | |
| المجموع | ٣١٥٠ | ١٠٠,٠ | | |

أكدته أيضاً دراسة العريني (٢٠٠٢) والتي أشارت إلى هامشية دور المرأة الخليجية في كثير من مناشط الحياة وعزته لاعتبارات ذات علاقة بالخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الخليجية. وبشكل عام، يبدو أن غياب مساهمة المرأة الاقتصادية لا يعود لقرار ذاتي "خاص بها" إنما يعود لمجموعة متداخلة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية متبادلة التأثير، إلى جانب تلك العوامل ذات العلاقة بالأسرة ومعتقداتها وقيمها ومواقف عناصرها خاصة الذكور إزاء مساهمتها في سوق العمل، مما يؤكد تعدد العوامل المساهمة في خروج المرأة لسوق العمل.

يتضح من خلال نتائج جدول رقم (٦) المتعلق بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية عمل المرأة العُمَانية في تنمية المجتمع بأن هناك نسبة واضحة من أفراد العينة تصل إلى (٥٩,٥٪) لديهم قناعة بأهمية مساهمة المرأة في عملية تنمية المجتمع، كما بين (٣٤,٢٪) منهم بأن قناعتهم هذه تبقى مرهونة إلى حد بعيد بطبيعة المهنة التي يمكن أن تزاولها. وبشكل عام فإن هذه النتيجة تدل بمجملها على مواقف إيجابية لدى أفراد المجتمع العُمَاني حول أهمية الدور الاقتصادي للمرأة وأهمية مساهمتها في سوق العمل.

بالمقابل أشار (٤,٨٪) فقط من عينة الدراسة إلى عدم إيمانهم بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في تنمية المجتمع وهي نسبة قليلة جدًا، وتؤكد إيجابية نظرة المجتمع العماني بخصوص دور المرأة في عملية التنمية. ويبدو أن هذه النظرة السلبية لدى فئة محدودة من السكان تعود لاعتبارات اجتماعية وثقافية خاصة بهذه الشريحة السكانية.

والظاهر أن الأعراف والتقاليد الموروثة والقيم الثقافية السائدة ما زالت تشكل محددات أساسية لعمل المرأة ومساهمتها الاقتصادية، وانخراطها في عملية التنمية التي يمر بها المجتمع العماني. كما يبدو

أن التحّولات التي أصابت المجتمع العُمَاني، لازمتها تغيرات عميقة في أنماطه الإنتاجية، وزيادة اعتماده على العائدات النفطية في فترة زمنية قصيرة (اللواتيه، ٢٠١٢) وأسهمت في بروز أشكال جديدة من العلاقات الأسرية لم تكن معروفة، وفي إحداث تغيرات عميقة في بنية الأسرة، وفي طبيعة الأدوار التي تقوم بها عناصرها، وفي طبيعة النظرة للمرأة والأدوار التي من الممكن أن تقوم بها والتي قد تتناقض مع الأدوار التقليدية التي دأبت على تأديتها سابقا.

تُبين نتائج جدول رقم (٧) المتعلقة بالتوزيعات النسبية والتكرارية لمصادر اتخاذ القرار داخل الأسرة بشأن قبول عمل المرأة في المهن المتاحة، أن ما يقارب نصف عينة الدراسة (٤٩,٦٪) يرون أن المرأة هي صاحبة القرار، مما يؤكد أن لميول المرأة الذاتية وقيمها الشخصية دورًا بارزًا في هذا المجال، وتنسجم هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة البصلي (٢٠١٠) التي أكدت أن رغبات الإناث أنفسهن وميلهن للارتقاء الاجتماعي وتحقيق الذات له دور بالغ التأثير في تشكيل توجهاتهن المهنية، ما يؤكد بأن هناك تغيرات عميقة على المستوى البنائي والوظيفي بدأت تظهر داخل الأسرة العمانية، وبدأت تحدث تبدلات مهمة في سلم أولوياتها، بشكل قد يفضي إلى تقديم المزيد من الدعم للمرأة للمساهمة في سوق العمل، والانخراط بأنماط جديدة من المهن التي ترغب بمزاولتها.

بالمقابل أشار ما يقارب (٢٣,٧٪) من عينة الدراسة أن مثل هذه القرارات تعود بالدرجة الأولى إلى الوالدين، أو الزوج وحده، وبنسبة بلغت (٢٠,٠٪). في حين بلغت نسبة القرارات التي تتخذ من قبل كلٍ من الإخوة والأبناء (٠,٧٪)؛ وهي نتائج تؤكد وجود إقصاء متعمد -لدى بعض الشرائح الاجتماعية- لحق المرأة في صناعة قرار خروجها لسوق العمل، مما يعنى بأنها ما زالت تفتقد إلى الاستقلالية والقدرة على اتخاذ قرارات مهمة في حياتها كقرار اختيار المهن التي ترغب أن تعمل بها، وقد عُزي ذلك لاستمرار سيطرة أفراد آخرين داخل الأسرة "الوالدين أو الزوج أو الأخوة أو الأبناء" على مثل هذه القرارات وتدخلهم فيها. كما توضح هذه النتيجة أن قرار اختيار المرأة للمهنة التي ترغب أن تعمل بها ليس قرارًا ذاتيًا صرفًا، بل يكاد يكون قرارًا مشتركًا يسهم فيه أشخاص آخرون داخل الأسرة وعلى وجه الخصوص الوالدان والزوج. وفي هذا السياق أكدت دراسة شيرين (Sheran, 2006) على دور الأسرة في تحديد خيارات المرأة المهنية، وذهبت دراسة الظفيري (٢٠١٢) إلى أن تدخل الأهل والزوج لا يقتصر على تحديد خيارات المرأة في الخروج لسوق العمل فحسب. بل يمتد أيضًا إلى تحديد أوقات عملها ونوعه وقد يذهب إلى حرمانها من المشاركة في دورات التدريب والتأهيل؛ حيث ينزع كثير من الأزواج لمعارضة مسألة خروج زوجاتهم لسوق العمل لاعتقادهم بأن المكان الأنسب للمرأة هو المنزل ورعاية الأبناء. وتبين دراسة جرين وفربر (Green, Ferber, 2003) أن توجهات الأسرة عادة ما تحكم خيارات إناثها المهنية؛ إذ عادة ما تكون تفضيلات الإناث المهنية مطابقة لتفضيلات أسرهن، ويؤكد هروش (٢٠١٠: ٦٤-٦٥) بهذا الخصوص أن العمليات التي يجري وفقها الاختيار المهني للإناث داخل نطاق الأسرة تختلف بين نمط الاختيار التسلطي الذي يفرض فيه الوالدان أو الأقارب قراراتهم

جدول (٧) التوزيعات النسبية والتكرارية لمصادر اتخاذ قرار عمل المرأة في المهن المتاحة

| صاحب القرار بشأن قبول عمل المرأة في المهن المتاحة | التكرار | النسبة٪ | مربع كاي | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| هي نفسها | ١٥٠٦ | ٤٩,٦ | ٣٣٤٨,١٥٧* | ٠,٠٠٠ |
| الأبوان (الأب والأم معا) | ٧٢٠ | ٢٣,٧ | | |
| الإخوة | ٢٠ | ٠,٧ | | |
| الزوج | ٦٠٩ | ٢٠ | | |
| الأبناء | ٢٢ | ٠,٧ | | |
| لا ينطبق | ١٦٢ | ٥,٣ | | |
| المجموع | ٣٠٣٩ | ١٠٠ | | |

* البيانات المفقودة = ١١١

على الإناث ولا يترك لهن فرصة الاختيار، وبين نمط الاختيار الحر الذي يسود المجتمعات الحضرية والعقلانية الذي يعطي المرأة كامل الحرية والاستقلالية لاتخاذ مثل هذه القرارات. وتشير الأدبيات الاجتماعية المتوفرة بهذا السياق إلى أن نمط الاختيار الذي يترك فيه للإناث حرية الاختيار نادرًا ما يسود في المجتمعات الشرقية ذات الهياكل الاجتماعية والثقافية المحافظة. وبشكل عام، يبدو أن الاعتبارات الشخصية أو تلك المتعلقة بالمعتقدات الثقافية للفرد عادة ماتحكم نوعية المهنة المفضلة ولا سيما لدى الإناث، وهذا ما أكدته دراسة كوريل (Correll, 2004)؛ التي ذكرت أن عملية اختيار المهن المرغوبة للمرأة أن تزاولها رغم كونها قضية شخصية إلا أن مسألة اتخاذها ما هي إلا فعل اجتماعي تتداخل في تشكيله عوامل اقتصادية وثقافية وذاتية مختلفة، وملابسات وثيقة الصلة بخلفية الأفراد وبالنسق الثقافي السائد وبوضعية المرأة ومكانتها الاجتماعية.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أنه مهما اتجهت عملية تحديد خيارات المرأة المهنية والمرغوب أن تعمل بها في المجتمع العماني لأن تصبح قضية شخصية أو ذاتية تتحكم بها المرأة وحدها إلا أنها تبقى قضية نسبية تتباين من شريحة اجتماعية لأخرى، كما يبقى للأهل وبالأخص الوالدين تأثيرهما الواضح في مثل هذه القرارات الحيوية، ويشكلان مصدرًا مهمًا لخيارات الإناث المهنية. كما تجدر الإشارة بأن تبعية المرأة للرجل في المجتمع العُمَاني ما هي في نهاية المطاف إلا نتاج لطبيعة القيم والتقاليد والثقافة الذكورية السائدة وطبيعة التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في المجتمع، الأمر الذي مكن الرجل سواء كان "أبًا أو زوجًا أو أخًا" من القيام بأدوار محورية داخل نطاق أسرته ومجتمعه، وبالتالي أخذ زمام المبادرة عن المرأة في اتخاذ كثير من القرارات الخاصة بها "كقرار دخولها لسوق العمل ونوعية العمل الممكن أن تزاوله".

٢- أسباب ودوافع خروج المرأة لسوق العمل

يرتكز هذا الجزء من الدراسة على معاينة أهم الأسباب المؤدية لخروج المرأة لسوق العمل وفقا لوجهات نظر المبحوثين، وذلك باستخدام أساليب إحصائية وصفية مثل التكرار والنسب المئوية (Percentage and Frequency)، وهي أساليب مناسبة لطبيعة هذه الظاهرة وأهداف الدراسة إلى جانب استخدام نموذج مربع كاي

(Chi-square) وفيما يلي عرض مفصل لأهم نتائج الدراسة:

يرصد جدول رقم (٨) المحددات والدوافع التي تقف وراء خروج المرأة العُمَانية لسوق العمل، حيث تبين النتائج أن أهم محددات هذه المسألة هو ارتفاع مستواها التعليمي وبنسبة (٤٨,٨٪)، وهي نتيجة توضح أهمية ارتفاع مستوى تعليم الفرد في تعزيز ميوله نحو مساهمة المرأة في سوق العمل. وبصورة أكثر تحديدًا فإن هذه النتيجة تميل لتأكيد عمق وأهمية دور المستوى التعليمي في تحديد فرص أو احتمالات خروج المرأة لسوق العمل.

أما في المرتبة الثانية فقد جاء المتغير المتعلق بوجهة نظر الدين وبنسبة (١٥,٨٪)، وهذا يؤكد أهمية دور هذا العامل في تحديد توجهات أفراد المجتمع العماني نحو مسألة خروج المرأة لسوق العمل. وهي نتيجة تنزع لتأكيد أهمية عامل الدين في تحديد احتمالات خروج المرأة لسوق العمل مقارنة بباقي المتغيرات ذات المنشأ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. كما جاءت الأسباب ذات العلاقة في وجهة نظر المجتمع في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، وشكلت ما نسبته (٩,٤٪)، وهذا يظهر أن المحيط الثقافي والاجتماعي ونظرة المجتمع وطبيعة قيمه تشكل أهم محددات مساهمة المرأة بسوق العمل وانخراطها بالمهن التي ترغبها (Hakim, 2006).

كذلك أظهر متغير نسق الأسرة دورًا محدودًا في تكوين مواقف المجتمع نحو مساهمة المرأة في سوق العمل، وبنسبة بلغت (٨,٠٪)، ما يؤكد تراجع دور هذا النسق كنسق يمارس سلطته بصورة تقليدية على عناصره. وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه بورديو (Bourdieu) من أن الفرد ما هو في النهاية إلا إنسان خاضع لعمليات اشتراط اجتماعي وثقافي تتم إما داخل العائلة، أو داخل المجتمع الذي ينتمي إليه، وهو لا يستطيع إلا إعادة إنتاج ما يمليه عليه هذان النسقان، وهو بذلك ينفي الجوانب المتعلقة بحرية الفرد الشخصية في تحديد خياراته بشأن مساهمته في سوق العمل، وتذهب دراسة فخري (١٩٩٣) بهذا السياق إلى أهمية قرار الأهل في مسألة عمل المرأة خارج المدينة التي تسكن فيها، ورفضهم أحيانًا لفكرة خروجها للعمل. كما أبرزت النتائج بأن وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لها دور محدود في تحديد خيار المرأة في مساهمتها في سوق العمل وبنسبة (٤,٤٪ و٢,٥٪) وعلى التوالي، مما يؤكد أن لهذين النسقين "وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي" إسهامهما المحدود في تشكيل رأي المجتمع حول مساهمة المرأة الاقتصادية في سوق العمل.

أما تلك العوامل ذات العلاقة بعملية تأهيل المرأة والدورات التدريبية التي انخرطت بها، وأثرها في تحديد نسبة مساهمتها في سوق العمل في المجتمع العماني، فقد أشار (٦,٠٪) فقط من أفراد عينة الدراسة إلى أهمية هذه الجوانب، وهي نتيجة توضح محدودية مساهمة الدورات التدريبية والتأهيلية التي تتلقاها المرأة في تحديد مساهمتها في سوق العمل؛ ويبدو أن المسؤوليات المزدوجة التي تتحملها المرأة داخل وخارج المنزل، كثيرًا ما تحول دون تطوير نفسها في مجال العمل والحصول على التأهيل الكافي، مما ينعكس سلبًا على فرص خروجها لسوق العمل.

كما يبدو أن التحولات التي أصابت المجتمع العماني، وما رافقها

جدول (٨) التوزيعات النسبية والتكرارية لأسباب خروج المرأة لسوق العمل

| دوافع عمل المرأة | التكرار | النسبة٪ | مربع كاي | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| ارتفاع المستوى التعليمي ومضامين المناهج التعليمية | ١٤٩٩ | ٤٨,٨ | ٥٧١١,٤٠٠* | ٠,٠٠٠ |
| دورات التدريب والتأهيل التي انخرطت بها | ١٨٥ | ٦ | | |
| وسائل الإعلام | ١٣٦ | ٤,٤ | | |
| دور العبادة ووجهة نظري الدينية | ٤٨٦ | ١٥,٨ | | |
| الأقارب والأصدقاء | ٨٩ | ٢,٩ | | |
| نظرة المجتمع | ٢٨٩ | ٩,٤ | | |
| نسق الأسرة | ٢٤٧ | ٨ | | |
| مواقع التواصل الاجتماعي | ٧٦ | ٢,٥ | | |
| أخرى | ٥٣ | ١,٧ | | |
| لا ينطبق | ١١ | ٠,٤ | | |
| المجموع | ٣١٥٠ | ١٠٠ | | |

*البيانات المفقودة = ٧٩

من زيادة انعزالية الأسرة العمانية، وزيادة تحولها إلى وحدات اجتماعية متخصصة بنائيًا ووظيفيًا، تقوم على الإشباع العاطفي لأفرادها؛ قد قلص دورها كنسق يمارس الضبط الاجتماعي على عناصره بصورته التقليدية، ومهّد لبروز أدوار لأنساق أخرى أكثر حداثة في حياة المرأة كنسق دور العبادة ونسق وسائل الإعلام ونسق الأصدقاء ومواقع التواصل الاجتماعي، مما زاد في احتمالات مساهمتها في سوق العمل، كما أفسح الفرصة أمام عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية أخرى لتحدد ملامح هذه المساهمة، مما يؤكد الحاجة لمزيد من الدراسات المتخصصة بهذا المجال لكشف ومعاينة هذه الجوانب وبكثير من التفصيل والدقة.

٣- المحددات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمساهمة المرأة في سوق العمل استنادا لتحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression Analysis)

يقوم هذا الجزء من الدراسة على معاينة أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع متمثلا في "مواقف المجتمع العماني نحو عمل المرأة ومساهمتها في سوق العمل" بعد تحييد وضبط آثارها على المتغير التابع، وذلك باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي، وفيما يلي عرض مفصل لأهم نتائج الدراسة:

نتائج جدول (٩) المتعلقة بنتائج تحليل الانحدار اللوجستي أثر المتغيرات المستقلة في مواقف المجتمع العماني نحو مساهمة المرأة بسوق العمل توضح أهمية خمسة متغيرات من أصل تسعة متغيرات في تحديد ملامح هذه المواقف؛ إذ يظهر متغير النوع الاجتماعي آثارًا مهمة في مواقف السكان نحو عمل المرأة بمعامل تأثير موجب قدره (٠,٣٦٨)، مما يعني أنه كلما زاد احتمال أن يكون المبحوث امرأة زاد تأييدها لمسألة خروج المرأة من البيت ومساهمتها بسوق العمل. وهذا يؤكد أن لدى الإناث مواقف أقوى مقارنة بالذكور تجاه خروجهن لسوق العمل. ويشير التحليل السوسيولوجي في

جدول (٩) أثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في مواقف المجتمع نحو عمل المرأة

| المتغير | معامل الانحدار B | خطأ القياس S.E | قيمة اختبار Wald | الدلالة الإحصائية Sig |
|---|---|---|---|---|
| النوع الاجتماعي | ٠,٣٦٨ | ٠,٠٩٤ | ١٥,٢٢٨ | ٠,٠٠٠ |
| الدخل الشهري | -٠,١٠٨ | ٠,٠٣١ | ١٢,٥١٤ | ٠,٠٠٠ |
| تقبل الأسرة | ٢,٢٨٤ | ٠,٠٨٩ | ٦٥٩,٨٣٦ | ٠,٠٠٠ |
| صاحب قرار عمل المرأة | ٠,٣٤٢ | ٠,٠٩٣ | ١٣,٦٢٢ | ٠,٠٠٠ |
| عدد الأطفال | -٠,٠٣١ | ٠,٠٤٥ | ٠,٤٧٥ | ٠,٤٩١ |
| المستوى التعليمي | -٠,٠٠٥ | ٠,٠٣٦ | ٠,٠٢٣ | ٠,٨٧٩ |
| كفاية الراتب | -٠,٠١٦ | ٠,٠٢٥ | ٠,٢٠٣ | ٠,٦٥٢ |
| العمر الحالي | ٠,٠٠١ | ٠,٠٧٢ | ٠,٠٠٠ | ٠,٩٩١ |

هذا السياق إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة لها دور كبير في تشكيل صورة الذات لديها، فالتمييز على أساس النوع الاجتماعي قد يلعب دورًا كبيرًا في تحديد احتمالات خروجها لسوق العمل وتحديد مسألة مساهمتها الاقتصادية. كما يبدو أن طبيعة التوقعات الاجتماعية والاقتصادية من الإناث له دور فاعل في تحديد احتمالات مساهمتهن بسوق العمل خاصة وأن أغلب هذه التوقعات تتركز حول دورهن كزوجات وربات بيت وحول خصوصيتهن البيولوجية؛ مما يؤكد دور عملية التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي السائد في المجتمع العماني في تعزيز الإناث بالإشباع الحقيقي عند الزواج والإنجاب وفي إعادة تكريسهن لخياراتهن التقليدية المرتبطة بوظائفهن البيولوجية والتقليدية (كزوجة وأم).

كما أظهر متغير الدخل الشهري للأسرة أثرًا مهمًا وسالبًا وبمعامل تأثير قدره (-٠,١٠٨) مما يعني بأنه كلما زاد دخل الأسرة الشهري قلت مواقف تفضيل خروج المرأة لسوق العمل، وتشير الدراسات المتعلقة بهذا الخصوص إلى أن احتمالات دخول المرأة لسوق العمل قد تقترن بالحصول على مصدر اقتصادي مرتفع وتنويع مصادر دخل الأسرة (العبد القادر، ١٩٩٥)، غير أن الظفيري (٢٠١٢) يؤكد أن خروج المرأة لسوق العمل لا يتحدد في ضوء اعتبارات اقتصادية فحسب؛ وإنما هناك اعتبارات أخرى كالرغبة في إثبات الذات وتأمين وضمان المستقبل وتعزيز المكانة الاجتماعية. كذلك يبدو أن تطور المجتمع وما أصابه من عمليات تنمية وتحديث وتطور في وسائل إنتاجه وأدواته وما لازمه من تغير في أنماط العلاقات بين الأفراد، قد أسهم بتعزيز دوافع دخول المرأة لسوق العمل خاصة دوافعها في تحقيق عوائد مادية شأنها أن تقوي مكانتها داخل نطاق أسرتها وتزيد استقلاليتها المادية، وتعزز مصادر أمنها الاجتماعي وتقلل درجة تبعيتها للزوج.

أما فيما يتعلق بأثر متغير مدى تقبل الأسرة لدخول المرأة سوق العمل في مواقف المجتمع العماني نحو عمل المرأة، فتظهر النتائج أهمية أثر هذا المتغير وبمعامل تأثير موجب قدره (٢,٢٨)، مما يعني أن زيادة تقبل الأسرة لمسألة خروج المرأة تقترن بزيادة مواقفهم المحبذة لمساهمتها الاقتصادية. وهي نتيجة منطقية بحكم أن ارتفاع درجة تقبل الأسرة لهذه الجوانب شأنه أن يعزز مواقفهم المحبذة لخروج المرأة لسوق العمل ويزيد من احتمالات مساهمتها الاقتصادية. في حين يُعزى عدم تقبل الأسرة لعمل المرأة لحالة الخوف من مخالطة الرجال ولمعتقدات وقيم وموروثات اجتماعية وثقافية مختلفة، إذ يشير الشطي (١٩٩٨) بهذا الخصوص إلى أن كثيرا من الأسر تؤيد مسألة خروج المرأة لسوق العمل ولكن شريطة أن تعمل في مهن معينة وغير مختلطة بحيث لا تتعارض مع قيم المجتمع وعاداته.

كذلك الحال يظهر متغير (من صاحب قرار عمل المرأة) وهل المرأة نفسها أم أشخاص آخرون مثل الأب والأخوة والأقارب، أثرًا مهمًا في مواقف المجتمع العماني نحو مسألة مساهمة المرأة بسوق العمل، وبمعامل تأثير موجب قدره (٠,٣٤٢) مما يعني أنه كلما زاد احتمال أن تكون المرأة هي صاحبة القرار في مساهمتها وخروجها لسوق العمل زادت المواقف المؤيدة لمساهمتها الاقتصادية. وهي نتيجة منسجمة مع ما أكدته الأدبيات السابقة التي تظهر أن دخول المرأة لسوق العمل يرتبط بطبيعة المحيط الاجتماعي والثقافي الذي تعيشه ضمن إطاره وبطبيعة مورثاته القيمية، كما يرتبط بخصوصية المرأة وما تمتلكه من خصائص اجتماعية واقتصادية وقدرتها على المواءمة بين أدوارها التقليدية كزوجة وأم وأدوارها الحديثة كإنسانة عاملة. ويذهب بركات (٢٠٠٨) بهذا الخصوص إلى أن الأسرة العربية لم تعد تقرر خيارات إناثها في دخول سوق العمل بالطريقة التقليدية المعهودة والتي تتسم بطابع تسلطي، ورغم ذلك يبقى لها الدور الأكبر في هذه الخيارات عبر عمليات التنشئة والوصاية التي تمارسها على إناثها. ويبدو أن بناء المجتمع العماني الذي يعد من نمط المجتمعات الأبوية الذكورية الذي يتسم بهرمية السلطة وتركزها بيد الذكور، يذهب حد بعيد في مصادرة قرارات المرأة وتضيّيق احتمالات خروجها لسوق العمل، خاصة في المناطق القروية التي تتسم بشدة المحافظة وشدة تمسكها بالموروثات والتقاليد؛ إذ مهما اتجهت عملية تحديد احتمالات خروج المرأة لسوق العمل في المجتمع العماني لأن تصبح قضية شخصية وذاتية وتخص المرأة ذاتها -بفعل عوامل التحديث والتطوير- إلا أن الأهل وبالأخص الوالدين يبقى لهما التأثير الأهم والأكبر في مثل

هذه القرارات المهمة في حياتها. ويشير بورديو (Boordieu) بهذا الخصوص إلى أن المرأة ما هي إلا كائن اجتماعي يخضع للحتمية الاجتماعية سواء للعائلة أو للطبقة التي تنتمي إليها فهي لا تستطيع إلا إعادة إنتاج ما يمليه عليها هذا النسقان نافيا بهذا حرية المرأة بهذا الخصوص معتبرا إياها نوعًا من التضليل والخداع الفكري، وهو ما أكده الظفيري (٢٠١٢) حين ذكر أن السلطة الأبوية قد تمتد لمصادرة قرارات الإناث داخل الأسرة، وقد تذهب أيضًا إلى حد حرمانها من دخول سوق العمل.

أما بخصوص باقي المتغيرات المستقلة مثل: "عدد الأطفال في الأسرة والمستوى التعليمي للوالدين ومدى كفاية دخل الأسرة والعمر الحالي للوالدين"، فلم تظهر أي آثار مهمة إحصائيا على مواقفهم نحو مسألة خروج المرأة ومساهمتها الاقتصادية عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل، خصوصا بعد ضبط وتحييد أثر باقي المتغيرات المستقلة.

## عاشرا: النتائج والتوصيات

### ١. النتائج:

١- أظهرت نتائج الدراسة أن لتجذر الموروثات الثقافية في النسيج القيمي للمجتمع العماني الذي يعد من نمط المجتمعات التقليدية المحافظة دورًا بارزًا في محاصرتها في أدوارها التقليدية داخل المنزل، لما تنطوي عليه هذه الأدوار من علائق اجتماعية وثقافية، كونها مصدر لأمنها ولضمانها الأسري. ويبدو أن مثل هذه المفاهيم زادت من تحكم الرجال في الشروط الاجتماعية والاقتصادية لحياة المرأة، وحالت دون امتلاكها لبدائل حقيقية تمكنها من التحكم بخياراتها المختلفة بما فيها خروجها لسوق العمل.

٢- اتضح من خلال نتائج الدراسة أن عملية انخراط المرأة في الوظيفة لا تمثل تصورًا بنائيًا أحاديًا، إنما تمثل تصورًا مركبًا يتضمن أثر طائفة مختلفة من العوامل المتداخلة، بسبب زيادة مستويات تعقيد وتركيب المجتمع العماني، وزيادة مظاهر تباين واختلاف خلفيات أفراده وخصائصهم. مما يؤكد أن عملية خروج المرأة لسوق العمل رغم كونها قضية شخصية إلا أن مسألة اتخاذها بشكل فعلاً اجتماعياً تتداخل في تشكيله عوامل اقتصادية وثقافية وذاتية مختلفة، وملابسات وثيقة الصلة بخلفية الأفراد وبالنسق الثقافي السائد، وبوضعية المرأة نفسها ومكانتها الاجتماعية.

٣- خلصت نتائج الدراسة بأن غالبية أفراد المجتمع العماني يؤيدون مسألة خروج المرأة لسوق العمل؛ لكن بصورة مشروطة، أي أن تأييدهم لخروج المرأة لسوق العمل يرتبط بطبيعة العمل الذي ستزاوله وظروفه.

٤- هناك نسبة واضحة من المجتمع العماني تؤمن بأهمية عمل المرأة ومساهمتها الاقتصادية وأهمية دورها في تنمية مجتمعها، وهذا يدل على أهمية التغيرات التي ظهرت في المجتمع العماني، والتي يبدو أنها قد ساهمت في تغيير مواقف أفراده نحو مسألة خروج المرأة لسوق العمل.

٥- كشفت الدراسة أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يشكل أهم محركات دوافع خروجها لسوق العمل، لما له من آثار واضحة على أفكارها وخبراتها وأذواقها ومواقفها نحو مسألة دخولها لسوق العمل.

٦- يتضح من خلال القراءة التقييمية لنتائج الدراسة انقسام المجتمع العماني إلى ثلاث فئات فيما يتعلق بمواقفهم تجاه خروج المرأة لسوق العمل، وهي: فئة تعارض دخول المرأة إلى سوق العمل بسبب اعتبارات ثقافية واجتماعية، وفئة توافق دخول المرأة إلى سوق العمل ولكن ضمن شروط تتعلق بطبيعة المهنة الممكن أن تزاولها ومدى مناسبتها لها، وفئة توافق دخول المرأة لسوق العمل موافقة مطلقة من دون شروط سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية.

٧- على الرغم من الاهتمام المتزايد بمسألة دخول المرأة لسوق العمل ودخولها لمهن جديدة خاصة تلك التي تتماشى مع حركة التنمية، وما يسود المجتمع من تحولات سريعة سواء من نواح معرفية وتكنولوجية، أو من نواح اقتصادية واجتماعية وثقافية؛ إلا أن المؤشرات تؤكد أن نسبة مساهمة المرأة العمانية ما زالت دون الطموح، كما أن مجالات العمل أمامها ما زالت محدودة ضمن نطاق بعض المهن التقليدية والمحددة.

### ٢. التوصيات:

١- ضرورة الالتفات لمسألة تمكين المرأة وزيادة نسب مساهمتها في سوق العمل؛ وذلك لعمق الدور الممكن أن يلعبه هذا المتغير في زيادة هوامش تحررها من مظاهر استلابها التقليدية، وفي توسيع دائرة خبراتها وعلاقاتها الاجتماعية، وتحريرها من قيود الأعمال المنزلية، وتخفيف حالة الاغتراب والتهميش التي تشكلت عبر مراحل تاريخية طويلة، ودوره في تعزيز مكانتها الاجتماعية، وفي زيادة قدرتها في صناعة القرارات داخل الأسرة، خاصة قرار خروجها لسوق العمل.

٢- إعطاء المرأة فرصًا مساوية للرجل ومكملة له في مجال العمل والتوظيف، والذي يعد مطلبا اجتماعيا وأساسًا لتحقيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات خاصة في مجال العمل.

٣- بقدر ما تبذل المجتمعات من جهد في سبيل تطوير المرأة ودمجها في العملية الاقتصادية بقدر ما يكون تقدمها؛ فدمج المرأة في مهن حديثة يحتاجها المجتمع ليس ترفا فكريا، إنما عملية خلاقة وهادفة، ولها دور محوري في تنمية المجتمع وتطوره.

٤- يبدو أن التحولات السريعة التي يشهدها المجتمع العماني، فرض عليه تحديات كبيرة، تستدعي استنفار كافة طاقاته وقواه البشرية، وإعادة رسم المسارات التنموية للمجتمع بطرق ومنهجيات حديثة لتحقيق الاستغلال الأمثل لكافة عناصره وبطريقة رشيدة وعقلانية.

٥- إجراء مزيد من الدراسات حول مواقف واتجاهات المجتمع العماني نحو مساهمة المرأة الاقتصادية، آخذة بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات العلاقة بحياة المرأة وانعكاساتها عليها وعلى أسرتها.

٦- ضرورة الاهتمام برفع مستوى تعليم المرأة كونه يمثل المدخل الرئيسي لعمليات تمكينها وزيادة مساهمتها الاقتصادية وكسبها مكانتها الاجتماعية.

٧- ضرورة مساهمة وسائل الإعلام في توعية المجتمع بأهمية مساهمة المرأة الاقتصادية وتغيير نظرة المجتمع لواقع عملها وما قد يترتب عليه من آثار سواء في المرأة نفسها أو في أسرتها أو في مجتمعها.

**المراجع:**


بركات، حليم، ٢٠٠٩، "المجتمع العربي المعاصر: بحث في التغير والأحوال والعلاقات"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

بصلي، فضة عباسي، ٢٠١٠، "تأثير وسائل الإعلام في توجيه الاختيار المهني لطالبات الجامعة/ حالة: طالبات السمعي -البصري بقسم علوم الإعلام والاتصال جامعة عنابة"، مجلة جامعة دمشق، ٢٦ (٣+٤) ، ٤٩١-٥٥٠.

الجبوري، سميرة، ٢٠١٢، "المرأة والتنمية"، تم الاسترجاع من: http://www.c-we.org/ar/print.art.asp?aid=325415&ac=1

الجندي، نزيه، ٢٠٠٩، "اتجاهات العاملين والعاملات العمانيين نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية والقيادية: دراسة ميدانية في ولايات مسقط وصحار والرستاق"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

الحارثي، سعيد، ٢٠٠٣، "الأسرة والزواج في سلطنة عمان: دراسة سوسيولوجية ميدانية في مجتمع حضري، ولاية إبراء بالمنطقة الشرقية نموذجا"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية.

حجازي، يحيى، ٢٠٠٢، "صعوبات اتخاذ القرار المهني"، الطبعة الأولى المركز الفلسطيني للإرشاد، القدس.

خليفة، بتول، ٢٠٠٢، "بعض مشكلات صراع الدور لدى المرأة القطرية العاملة وعلاقته بالتوافق النفسي للأم والأولاد"، مجلة العلوم التربوية، ١(١)، ٢٢٥-٢٢٩.

الدقس، محمد عبد المولى، المعمري، وفاء، ٢٠٠٦، "عمل الزوجة: دوافعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة العمانية: دراسة ميدانية على عينة بمدينة مسقط"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (٣٣)، ٧٣٩-٧٥٧.

رمزي، ناهد، (٢٠٠٢)، "المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية"، مجلة العلوم الاجتماعية، ٣٠(٣)، ٥٧٩-٦٠٧.

زايد، أميرة، ٢٠١٥، "الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع"، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ٦٧، ٣٢٥-٣٥٩.

السرابي، سهام، ٢٠١٠، "صورة المرأة في الكتب المدرسية الأردنية"، مجلة جامعة دمشق، ٢٦ (١+٢)، ٤٦٣-٤٩٦.

السيوف، سيرين، ٢٠١٥، "انسحاب المرأة الأردنية من سوق العمل: دراسة نوعية لتحليل الخطاب الاجتماعي"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، الأردن.

شتيوي، موسى، ٢٠٠٣، الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن، دراسات-العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٣(١)، ٩٠-١٠٤.

شراز، محمد صالح، ٢٠٠٨، "تأثير تعدد الأدوار على الحالة الصحية والنفسية للمرأة السعودية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الشطي، عدنان عبد الكريم، ١٩٩٨، "الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية"، حوليات كلية الآداب، الحولية (١٨)، الرسالة (١٢٧)، ٧-١٠١.

الظفيري، عبد الوهاب محمد، ٢٠١٢، "الأبعاد المؤثرة على أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتي"، مجلة العلوم الاجتماعية، ٤٠ (٤)، ١٥-٦٥.

العبد القادر، علي بن عبد العزيز، ١٩٩٥، "اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية"، مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٣(١)، ١١٣-١٥١.

عبد اللطيف، حمدي، ١٩٨٨، "أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري"، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٦ (٣)، ١١٩-١٣٧.

العريني، سارة إبراهيم، ٢٠٠٢، "مجالات عمل المرأة في دول الخليج العربي"، ورشة العمل الإقليمية حول تعزيز مشاركة الفتيات والنساء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دبي، ٥-٨ مايو ٢٠٠٢. المملكة العربية السعودية: مكتب التربية العربي.

عزاز، لطفي، ٢٠١٣، "دور المرأة الخليجية في النشاط الاقتصادي: الحالة العملية للمرأة العمانية نموذجًا"، اللقاء العلمي الرابع للجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المدينة المنورة، ١٠-١٣ ديسمبر ٢٠١٣ فندق الموفنبيك -المملكة العربية السعودية.

عمر، معن، ٢٠٠٦، "علم الاجتماع المعاصر" الطبعة الأولى دار الشروق، عمان.

العمري، قاسم، ٢٠٠٩، "صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب: دراسة ميدانية"، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

فخري، منيرة محمود، ١٩٩٣، "بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المحددة لمجالات عمل المرأة السعودية دراسة على خريجات قسم الاجتماع بمدينة جدة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

القاضي، لبنى، ٢٠٠٠، "المرأة الكويتية والعمل: الحدود القديمة والآفاق الجديدة"، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٨ (٦٩)،٢٢٢.

كاظم، ثائر، ٢٠١٦، "معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية"، مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية، ٢٤ (٢)، ٩٥٦-٩٧٢.

كرادشة، منير؛ المحروقية، رحمة، ٢٠١٥، "مواقف المجتمع العماني نحو بعض أنماط الزواج التقليدي السائد: دراسة استطلاعية"، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

كرادشة، منير، ٢٠٠٧، "السلوك الإنجابي في الأردن (دراسات ديموغرافية)"، المركز القومي للنشر، الأردن.

كرادشة، منير، ومصاروة، عيسى، ٢٠١٥، "نظرية اتجاهات تدفق الثروة: مقاربة معرفية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، ٨(١)، ٢٧-٤٤.

اللواتية، سلوى، ٢٠١٢، "الأبعاد الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع العماني: دراسة ميدانية مطبقة على محافظة مسقط"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

المجلس الأعلى للتخطيط، ٢٠١٢، "تقرير التنمية البشرية عمان"، المجلس الأعلى للتخطيط، الطبعة الأولى، سلطنة عمان.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣ أ، "خصائص الأسر التي ترأسها النساء"، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الطبعة الأولى، سلطنة عمان.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٣ ب، "التقارير المعلوماتية"، العدد ٢، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الطبعة الأولى، سلطنة عمان.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٥، "اليوم العالمي للمرأة"، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الطبعة الأولى، سلطنة عمان.

المسلمي، شيخة، ١٩٩٥، "انخراط المرأة في العمل وعلاقته بتغير أدوارها التقليدية: دراسة استطلاعية للأدوار المتغيرة للمرأة في سلطنة عمان"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

هروش، رجاء، ٢٠١٠، "اختيار شريك الحياة"، الطبعة الأولى دار كيوان، سوريا.

وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠١١، "المرأة العمانية في سوق العمل: الواقع والتحديات"، الطبعة الأولى وزارة الاقتصاد الوطني، سلطنة عمان.

الحاج، حسن، ٢٠٠٣، "مؤشرات سوق العمل"، جسر التنمية - الكويت الطبعة الأولى مج ٢، ع ١٦.

**المراجع الأجنبية:**

Correll, Shelley J, 2004, "Constraints into preferences: Gender, Status, and Emerging Career Aspirations", American Sociological Review,69, 93-113.

Donnelly, K, Twenge, J, Clark, M, (2016), "Attitudes Toward Women's Work and Family Roles in the United States 1976-2013", Psychology of Women Quarterly, 40(1), 41-54.

Engel, J, (1988), "Sex Differences in Beliefs Regarding Women's".

Ferber, M, & Green, C, (2003), "Career or Family: What Choices Do College Women Have?", Journal of Labor Research, 24(1), 143-151.

Hakim, C, (2006), "Women, Careers, and Work –Life Preferences", British Journal of Guidance & Counselling, 34(3), 279-294.

Kaur, A, Singh, N, (2017), 'Changing Behavior of Society towards Women Empowerment", International Journal of Research in Commerce & Management, 8(2), 20-23.

O'Neil, Deborah A., Bilimoria, Diana, Saatcioglu, Argun,(2004), "Women's Career Types: Attributions of Satisfaction with Career Success", Career Development International, 9(5), 478-500.

Sheran, Michelle, (2006), "The career and family choices of women: A dynamic analysis of labor force participation", schooling, marriage, and fertility decisions, Review of Economic Dynamics, 10(3), 367-399.
Sylvia, M, (2011), "Can Words Choices Compromise a Women's Career?", Education Digest. 77(2), 62-64.

World Bank, (2011), "Gender Differences in Employment and Why They Matter?", Retrieved from: http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1315936222006/chapter-5.pdf